

الخزف الرابع عشره الحمد لله
من اول اخر مبا ح ك لا جارة الى
احسن مبا ح ك كوصيا

آثار حبي
١٤١٢/١٦

کتابخانه
جمهوری
اسلامی

۱۷

۲۲

1. *Call. V. (V. 1000)*
 2. *Call. V. (V. 1000)*
 3. *Call. V. (V. 1000)*
 4. *Call. V. (V. 1000)*
 5. *Call. V. (V. 1000)*
 6. *Call. V. (V. 1000)*
 7. *Call. V. (V. 1000)*
 8. *Call. V. (V. 1000)*
 9. *Call. V. (V. 1000)*
 10. *Call. V. (V. 1000)*
 11. *Call. V. (V. 1000)*
 12. *Call. V. (V. 1000)*
 13. *Call. V. (V. 1000)*
 14. *Call. V. (V. 1000)*
 15. *Call. V. (V. 1000)*
 16. *Call. V. (V. 1000)*
 17. *Call. V. (V. 1000)*
 18. *Call. V. (V. 1000)*
 19. *Call. V. (V. 1000)*
 20. *Call. V. (V. 1000)*
 21. *Call. V. (V. 1000)*
 22. *Call. V. (V. 1000)*
 23. *Call. V. (V. 1000)*
 24. *Call. V. (V. 1000)*
 25. *Call. V. (V. 1000)*
 26. *Call. V. (V. 1000)*
 27. *Call. V. (V. 1000)*
 28. *Call. V. (V. 1000)*
 29. *Call. V. (V. 1000)*
 30. *Call. V. (V. 1000)*
 31. *Call. V. (V. 1000)*
 32. *Call. V. (V. 1000)*
 33. *Call. V. (V. 1000)*
 34. *Call. V. (V. 1000)*
 35. *Call. V. (V. 1000)*
 36. *Call. V. (V. 1000)*
 37. *Call. V. (V. 1000)*
 38. *Call. V. (V. 1000)*
 39. *Call. V. (V. 1000)*
 40. *Call. V. (V. 1000)*
 41. *Call. V. (V. 1000)*
 42. *Call. V. (V. 1000)*
 43. *Call. V. (V. 1000)*
 44. *Call. V. (V. 1000)*
 45. *Call. V. (V. 1000)*
 46. *Call. V. (V. 1000)*
 47. *Call. V. (V. 1000)*
 48. *Call. V. (V. 1000)*
 49. *Call. V. (V. 1000)*
 50. *Call. V. (V. 1000)*
 51. *Call. V. (V. 1000)*
 52. *Call. V. (V. 1000)*
 53. *Call. V. (V. 1000)*
 54. *Call. V. (V. 1000)*
 55. *Call. V. (V. 1000)*
 56. *Call. V. (V. 1000)*
 57. *Call. V. (V. 1000)*
 58. *Call. V. (V. 1000)*
 59. *Call. V. (V. 1000)*
 60. *Call. V. (V. 1000)*
 61. *Call. V. (V. 1000)*
 62. *Call. V. (V. 1000)*
 63. *Call. V. (V. 1000)*
 64. *Call. V. (V. 1000)*
 65. *Call. V. (V. 1000)*
 66. *Call. V. (V. 1000)*
 67. *Call. V. (V. 1000)*
 68. *Call. V. (V. 1000)*
 69. *Call. V. (V. 1000)*
 70. *Call. V. (V. 1000)*
 71. *Call. V. (V. 1000)*
 72. *Call. V. (V. 1000)*
 73. *Call. V. (V. 1000)*
 74. *Call. V. (V. 1000)*
 75. *Call. V. (V. 1000)*
 76. *Call. V. (V. 1000)*
 77. *Call. V. (V. 1000)*
 78. *Call. V. (V. 1000)*
 79. *Call. V. (V. 1000)*
 80. *Call. V. (V. 1000)*
 81. *Call. V. (V. 1000)*
 82. *Call. V. (V. 1000)*
 83. *Call. V. (V. 1000)*
 84. *Call. V. (V. 1000)*
 85. *Call. V. (V. 1000)*
 86. *Call. V. (V. 1000)*
 87. *Call. V. (V. 1000)*
 88. *Call. V. (V. 1000)*
 89. *Call. V. (V. 1000)*
 90. *Call. V. (V. 1000)*
 91. *Call. V. (V. 1000)*
 92. *Call. V. (V. 1000)*
 93. *Call. V. (V. 1000)*
 94. *Call. V. (V. 1000)*
 95. *Call. V. (V. 1000)*
 96. *Call. V. (V. 1000)*
 97. *Call. V. (V. 1000)*
 98. *Call. V. (V. 1000)*
 99. *Call. V. (V. 1000)*
 100. *Call. V. (V. 1000)*

2212

۱۷۷۴۴

Y. 1199



۲۲

Handwritten notes:

on left
O. W. ...
... ..

2212

۱۵۵۳۹

Y. 1199



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

كتاب صفة الأولى

مؤلف محمد شریانی

مترجم

شماره قفسه ۱۷۷۳۴



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

Y. N. 199

كتاب
مجمع
الواعظين
بسم الله

قوله ومنه الضمير ارجع الى الخبر
والمراد بالنقد الضمير من قوله

وتمت الإشارة إلى أن نصوص
تكملة الفاسف في بي جيت شمس
النجاح والخللاق واخرها بجايد

في انتم لا احره

في نداء أجره لو كالدال في بيع فيما لا أجره لعداه
 لا أجر في بيع الوكالة فيما من الأعمال لا أجر له
 كمثل أن وكل في بيع القام
 إذ ظاهر الأحوال أن
 في أن من شرط الوكالة أن يكون متجذرا فلا يصح
 ولكن الوكالة متجذرة
 لا فرق في التخليق فيما بين
 أن يقدم الحجاج للشرط المثل
 وإن يتجذر أصلها وأخر
 من أمدين معينين فجاز
 في نداء فسد الوكالة التبعي فلن يفي إلى التصديق
 وفي بقاء الأذن حيث يجب
 محققا ما علو عليه
 إذ لا بقاء للأمر بعد ما
 في أن لو كالدال في بيع في شيء من الطين

فله لا يقدر في بعض القديس
الحكم واره الا بغيره على ان
الملكه منبها كما لم يحل في
من يبع الى القديس
فله وان غم اى وان نوى
بفعله الاجرة ثم منكم

قوله ولا القول بعيم
أدت القولين منه

وَفَعَّلَ كَانَ مِنَ الْمَسَامِحِ حَتَّى مِنْ أفاضِلِ الشَّرَائِعِ
 وَهَذَا عَنْ حَاضِرٍ فِي الْأَمْرِ هَذَا هُوَ الْأَمْرُ بِغَدَا الْأَمْرِ
 لَا ذَرْبَ أَمْرٍ لَمْ يَحْضَرْ مَذْكَرًا الْبَاءُ فِي الضَّغْنَةِ مَذْكَرًا
 جَمَعَ أَبُوهُمْ أَوْ الصَّلَاحِ بَرَّةٌ هُمْ نَصْرٌ مِنَ الْقَطَاعِ
 وَغَيْرُهَا وَلِكُلِّ ذَوَا عَيْنٍ لِلْحَصْنِ مَا فِي مَعْرِئِ الْبَابِ
 يَقُولُ لَا بَكِي الْأَفْرَافِ عَنْ جُلُوسٍ كَانَ يَدُ الطَّلَافِ
 بَلْ بَلَدًا الْوَكِيلُ غَدَا عَيْنٍ وَقَدْ بِالْأَوَّلِ وَهُوَ مَا هُنَّ
 فِي جَوَافِ الْوَكِيلِ فِي تَقْرِيرِ عِلَالَةِ الْوَكِيلِ طَائِفَةُ الْعِلَالَةِ
 مَا عَيْنَ الْوَكِيلِ مُلْكُفٍ وَكُلُّ عَيْنٍ ذَا التَّصَرُّفِ
 وَلَا يَبْدَعِي عَنْ أَنْ يَكُونِ بِنَاءُ عَيْنٍ عَنِ الْمَعْنِ
 عَدَى بِإِدَادَةٍ مَعَ طَرَادٍ أَوْ يَصْرِفُ بَدَا الْمَفَادِ
 كَادِنْ بَعِي شَيْئًا يَبْدَرُ فَاعَةً فَعْدَاةٍ وَأَكْثَرُ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْ عَيْنِ التَّعْيِينِ حَجَرًا لَوْ هُمْ مِلًّا أَنْتَبِ
 وَعَمَّ ذَا الطَّلَافِ لِلْكَانِ جَانِبُ التَّعْدِي عَنْ بَافِلِانِ
 فِي صَوْنِ الْجَانِبِ لِأَصْمَانَا وَانْتَبَهَ الصَّغَانُ الْأَمَانَا

مِنْ حَكْمِهِ عَلَى الْأَطْلَافِ
وَبَعْضُهُمْ أَضْعَفُ فِي الْوُقُوفِ
فِي حَوَائِجِهِمُ الْوَكِيلَ فِي الْحَضَرِ
مُطْلَقًا أَلَا أَسْتَفِي فِي كَلَامِهِمْ
وَصَحَّحَ النَّصِيحَ لِلْوَكِيلِ
مُخَالَفَ الْأَخْطَاءِ النَّصِيحِ
وَأَمَّا الْخِلَافُ أَنْ يُوَكَّلَ
أَمُورٌ كَلَامُ الْوَكِيلِ
حَوَائِجُ الْأَشْرَافِ الْخِلَافُ
وَمُخَالَفَ الْخِلَافِ وَالْقَرَارُ
دَلِيلٌ مَا أَخْرَجْنَا وَجُودُ الْفَضْلِ
لَكُونِهِ مَعْرُوفٌ مُعْظَمُ الْفَرْقِ
مِنْ سَبْعِ أَطْلَافٍ أَوْ نِكَاحٍ
جَوَابُهُ أَنْ يَبْنَى فَاذْجَعًا
إِنْ وَافَقَ الصَّلَاحُ لِلْوَكِيلِ

قوله لا ضرر ولا فساد
أخصاص القرينة بالقرينة
بالادوية مع تبيين المخدومين
القرينة بالقرينة والقرينة بالقرينة

وَجِئْنَا بِسَادَنَ الْوَكِيلِ
فَعَنَّا وَعَمَّنْ وَكَلَّاحِلْ
فِي الشَّانِ مَعْرُوفٌ يَنْزِلُ أَوْ
وَهَكَذَا الْوَاسِطُ عَمَلًا
لَا أَتَى لِلْوَاسِطِ فِي الْأَوَّلِ
وَيُسْكَلُ الْأَخْلَافُ فَأَتَى
أَوْ كَانَ ذَا الْوَاسِطِ دَاخِرًا
وَهَكَذَا الْأَذُنُ مِنَ الْفَرَسِ
فِي الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ وَكَانَ فِي الشَّمَاءِ وَالْجَانِبِ فِي الْأَرْضِ
لِلْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ أَنْ يُوَكَّلَ
بِفَيْهِ وَأَيُّهُنَّ أَوْصِيَتْ
فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَابْتِغَاءِ
وَأَنْ يَكُنْ لَهُمْ وَلِيُّ حُصْصًا
مِثْلُ آبَاءِهِمْ وَكُجْدٍ لِلْأَبِ
لَهُوَ لَا جَاذَ أَنْ يُوَكَّلَ
إِمْرَأَةً فِي الظَّاهِرِ فَيَقُولُوا

قوله اوصد الضير يروج
الوسط قوله حشر عن الاضم
العين منه مطاوع
اوان نفرك في له

[illegible]

بسم الآراء المردودة
 كتاب
 في بيان ما كان من شأن
 دماثة آدم وحواء
 جبرائيل وحنان
 بعد ذلك من شأن
 آسران من سلافة
 الف
 من آلهم

كذا في النفس في الرضا وكس ذم حتى في الرضا
او عند ذلك تسعة لكل من اجل التوكيد كان
الا اذا كان افضاء المحل لكن اذا اطلاق ما اصله
وجوز الوكالة للغير ولو غير السيد بالاذن
والا خلاف فيه كنت اجده وظاهر الرضا كان مجده

**في انه يجوز له ان ينفذ التكليف لنفسه
ولغيره في حق المال في الطلاق**

ليس على المرأة من حجب ان تكون عفة التكليف
لنفسها او لغيرها في الطلاق لغيرها كل بالانسان
لنفسها في معرض الخلاف عن حجبها من غير خلاف
الاصل والاطلاق جوده وفي المقام الحاشط ما فاه
في جواز ذلك للسيد على الذي هو الاخر
فوكال السيد ليس صحيحا لكونه كمن كسر
ثم على تقدير كونهما اما على الكافر او من اسلم
جوز له الاجماع في كل العدة الاعلى السيد للذي وجد

ومنه

ومنه عن كل من قد سفا جازة عن كل من قد سفا
لكن مع الكثرة لا يبعد والاخطا خبر ما يرد
في توكيد الذي سلمه في صورة الاخر
ومنه في ان ينفذ التكليف لغيره

فوكال الكافر ايم ذو صور يمثله ما في باقي الكلام
لكن هذا الجواز في اثنين وفيهما اجماع ذاتي البين
احدهما في الجاهل الكفر والآخر مع كافر في الاخر
والمنع في الباقي من مجموع اخر باجماع ونحن نسمع
وفيها ما حرم على من اسلم في المسلمين شوب خلفه
ان قلت بالذي كان غيرا في كلمة الاخطا من غير
فلما عمل القوم داعوا الا اذا الدليل والصور سفا
ثم الذي يمنع ما كان مكر على الذي سلم من كان كسر
كما يشعر لفظه على لا منع فيما كان عن غير خلا
ككافر في كل في ان نكح السيد او صله فدمحا

فوقه من شديدا لانه الغرض
ليس الخفيف فاما عدو الكافة

لا تضعه فيها الى ان يرضى بالبيع في الجملة ما سببه
وثاني الشطرن قد افاد ما قد مضى لم يخلف المباد
الفصل الخامس في الاحكام في الوكالة
كان الوكيل مطلقا امينا فلم يكن في تلف ضميما
الا اذا قطر او قصدي وفيهما اجماعا ثانيا دى
فل مضى الصور في الود وانما الماهنا وسببه
لا فرق بين ما يحل وكلا وعين يفي فرق فيضلا
فيما اذا كان في البيع لغيره فلو كان في البيع لغيره
في بيع حال ان كان موكلا لم يملكه ان باعه موكلا
وان يذعن من نفسا او بمن المثل اذا ما عينا
وهذا اوكيل في البيع فباع بالانقص لكن بالحل
لزمه الموقوف بالوكالة فاطل ان لم يكن احاطة
وكل ذمها اذا لم يقين فربته ومعها كما اذن
فما لو كان في البيع موكلا لغيره
او من ان باعه من غير

قوله في ان يرضى
لأنه لو كان موكلا لغيره
الموكلة عليه

في البيع في صورة كذا لو كان فباع في آخر فهو مطلقا
من دون نقص القم وله ان عرض كان له ولو يقين
ما هكذا الوعاء المشاعا وهو يخص آخر قد باعا
والفرق ان الاعلى ان بالخصوص عرض كعقابي
وهي هنا بعكس ذلك الفاك خصوص يخص الشيء بالكل
فهي هنا اقرب على السيد ثم على الوجود كما يقرر
هنا الرضا وان الاغلا لما قد افسد في الاطلافي
هنا القربة بلا اعتضا لا يملك الاطلافي ما افاد

فيما لو اختلف في اصل الوكالة في البينة

في اصلها او وقع التنازع فالقول فيها بقول المتك
وتم الا تكار للوكيل لما في الكتب المقتضات
فيما لو اختلف في العزل او الاغلا او البينة او غيرها
لو تفرع العزل او الاغلا او كان في القبط والكلا
فالقول في الجمع للوكيل بلا خلاف احسن الدليل
بل فيه اجماع صحيحا فضلا بالاصل والعموم ايضا

قوله لا يملك الاطلافي
وهو عدم الرخصة فاعلم ان
كيف اختلف على نفسه الامر

في البيع

خصوص نصيحتي ان في القيا
وقمنا اننا لفي قاعدتين
وهكذا كونوني مع اصل الفقه

فيما اختلفوا في التي

كونا رعا في الرد فالحال
ما لم يكن بالجلد والموت
نقل الوفا في القول فاعلم
لا تلحق بطلان الوكيل
ففيما اختلفوا في التي
وكذا في المراءى في المدي
ولم يكن بينه للمدي
بالاخر في رد الوكيل
ومهما اعم من قدر
ما لقي من اثارها في القول
شدد وذهبا في القول

والمراد بالمراد
في المصطلح لا المراد
التي في المصطلح
والمراد بالمراد
في المصطلح لا المراد

ادل في الاول فلو قيل
ان اعم فليما بين الجمع
كما في الفقه في القول
ان جاز اصل وسبل التمس
اذ فوينا لقوة ما مضى
والسنة جاءت به موقوف
انما جاز في ما في الباب
ما كان ذو مقدر في الاق
ضعف الصبر ودفعت
لا غيرة كقولهم حبست
فمنه للعرض منبذ
فما أدى الوقت بالانزاع
خصوصا الثاني بدون
في الاصل وقاف اهل القصة
مكفي وداما لا مهرب
فمنه دام مقضى الاصل



والمراد بالمراد
في المصطلح لا المراد
التي في المصطلح
والمراد بالمراد
في المصطلح لا المراد

والمراد بالمراد
في المصطلح لا المراد
التي في المصطلح
والمراد بالمراد
في المصطلح لا المراد

من بعد داما شيا خلت
من انه بالقصد كذا لعمري
والاظهر الاول وهو الاظهر
للتاثير فيهما وكلا حرف
وفي كل ما اذا كانا خلت
من كل فيما فيها انصف
وان يكن بالحلف عقدا قد
نقل على الترتيب الطلاق
بالاخر في رد الوكيل
من دونه فلا حرج الا انما
وجاز للمراءى ان تنكح
لكن بشرط انهما ماصدت
لا يكره تحريمها التعلق
فهل ما بالفتى الا سيحان
او يفت بالحال كالمصلحة
وان كان كالمصلحة
جوزته ان يذ لك قطعاً

قوله في المصطلح لا المراد
التي في المصطلح
والمراد بالمراد
في المصطلح لا المراد

ما بين وبين رتبة العمل
في الظاهر الحكم بطريق ما في
في المصطلح لا المراد
في المصطلح لا المراد
في المصطلح لا المراد
في المصطلح لا المراد
في المصطلح لا المراد
في المصطلح لا المراد
في المصطلح لا المراد
في المصطلح لا المراد
في المصطلح لا المراد

قوله في المصطلح لا المراد
التي في المصطلح
والمراد بالمراد
في المصطلح لا المراد

قوله في المصطلح لا المراد
التي في المصطلح
والمراد بالمراد
في المصطلح لا المراد
قوله في المصطلح لا المراد
التي في المصطلح
والمراد بالمراد
في المصطلح لا المراد

فَالْحَاكِمُ وَلَيْ كُلُّ مَنْ سَمِعَ فَالْعَدُّ وَالْقَوْلُ مِنْهُ تَجْزِئُ
وَقِيلَ بَلْ قَوْلُهُ لِلْقَبْرِ وَالْأَخْبَاءِ خَيْرٌ مِنْكُمْ
ثُمَّ الْخُصُوصُ نَفْسُهُ فَالْحَاكِمُ وَالْقَوْلُ الْفَرْصَةُ فَالْحَاكِمُ

فِي تَرْكِ الْوَفِّ وَالْقَبْرِ

الْقَبْرِ شَرْطًا لِمَنْ وَفَّ وَكَهَذَا فِي ذَلِكَ مِنْ خِلَافِ
الْأَعْرَابِ فَتَجْزِئُ فَتَكُونُ لِمَنْ جَعَلَ نَفْسَهُ أَنْ يَنْظُرَ
بِرَدِّهِ ذَلِكَ نَصُوصًا وَفَرْصَةً وَبِهِ تَصَرُّفٌ وَخِيَرَةٌ فَالْحَاكِمُ
وَقِيلَ الْأَجْمَاعُ مَا أَضَاءَ مِنْ مُعْظَمِ الْأَصْحَابِ فَالْحَاكِمُ
هَلْ خَصَّ الْوَفَّ بِفَضْلٍ أَوْ قَبْرَهُ شَرْطًا لِمَنْ وَفَّ فَقَطْ
الْأَوَّلُ عَنْ تِلْكَ مَسْأَلَةٍ كَأَنَّهُمَا بَيْنَهُمْ مَشْهُورٌ وَ
وَالثَّانِي عَنْ الْخِيَرَةِ مِنَ الْمَالِ كَمَا عَنِ الْقَبْرِ وَالشَّرَائِعِ
دَلِيلُهُ غَائِبٌ أَلَّا يَكُونَ الْوَفَّ وَالْحَاكِمُ
وَقَدْ رُفِضَ الْوَفَّ لِلْعَوْمِ مِنْكُمْ أَيْ كَانَ فِي ذَلِكَ الْمَنْظَرِ
أَنْ كُنْ تَحْتَ حُلْفَةٍ بَكْرًا وَتَحْتَ فِي تِلْكَ تَشْدِيدًا بَيْنَهُمَا
فَالْأَصْفُ بَيْنَ الْأَجْمَاعِ فَعَلَّ بِمُقْضَى أَسْرَارِهِ

لَيْسَ بِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ
تَحْتَ حُلْفَةٍ أَوْ تَحْتَ حُلْفَةٍ
ع ٢ ع ٣

وَالْحَاكِمُ

وَالْقَبْرِ بِمَقْصِدِ الْإِنْفِائَاتِ فَالْقَبْرِ بِمَقْصِدِ الْإِنْفِائَاتِ
كَالْوَفِّ وَالْوَاضِعُ فِي الْقَبْرِ لَيْسَ عِنْدَ الْوَفِّ بِالْقَبْرِ
وَيُظْهِرُ الْفَائِدَةَ فِي الْقَبْرِ مَا بَيْنَهُمَا وَقَبْرُهُ يَنْظُرُ
وَالْقَبْرِ هَذَا كَيْفَ الْقَبْرِ نَصْرًا بِجَمْعٍ وَفِي الْمَرْفُوعِ

فِي تَرْكِ الْوَفِّ وَالْقَبْرِ

إِنْ وَفَّ وَفَّ قَبْلَ الْقَبْرِ قَوْفُهُ مُقْصِفٌ بِالْقَبْرِ
مُتَمِّمٌ لِمَا مِنَ الصَّحَابِ وَغَيْرُهَا خَالَفَ بَوَالِغُ
فَقَالَ أَنَّ الْوَفَّ كَبْرٌ مُبْطِلٌ بِرَدِّهِ الْأَجْمَاعُ أَيْ نَصْرًا
وَمَا بِلَا وَجْهٍ لَهُ قَبْلًا وَلَا يَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ الْأَجْمَاعُ
فِي تَرْكِ الْوَفِّ وَالْقَبْرِ أَيْ فِي تَرْكِ الْوَفِّ وَالْقَبْرِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْفُوفًا عَلَيْهِ وَهُوَ الْقَبْرِ فَهَذَا الْوَفَّ فِي كَيْفِ الْعَدِّ
وَقِيلَ دَامَنَ دُونَ فِضِّ الْوَفِّ وَفِضُّهُ كَانَ كَقَبْرِ الشَّائِعِ
وَقِيلَ لَنْ يَفِضَّ بَيْنَ الْوَفِّ وَالْقَبْرِ فِي الْوَفِّ وَالْقَبْرِ
وَصَرَحُوا بِأَنْ يَفِضَّ الْوَفَّ وَالْقَبْرِ كَمَا نَصَرُوا فِي الْوَفِّ وَالْقَبْرِ
فِي تَرْكِ الْوَفِّ وَالْقَبْرِ أَيْ فِي تَرْكِ الْوَفِّ وَالْقَبْرِ

الْوَفَّ لَهَا فَرَسٌ أَيْ جَاءَ الْوَفَّ لَهَا

وَقَدْ كُنِيَ الْوَفَّ عَلَى الْقَبْرِ وَدَدُهُ الْقَبْرِ مِنْ الْوَفِّ
مِثْلَ آيَةٍ وَإِنْ آيَةُ كُلِّ خِلَافٍ لَا يَكُونُ فِيهِ
كَذَا وَصِيَ لَهَا الْوَفَّ لَهَا لِأَجْلِ تَحْلِيلِهَا وَدَدًا
هَذَا هُوَ الْوَفَّ وَالْقَبْرِ وَفِي الشَّرَائِعِ زِدْ وَكَهَذَا مِنْ شَائِعٍ
زِدْ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْقَبْرِ شَائِعٌ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْقَبْرِ

فِي تَرْكِ الْوَفِّ وَالْقَبْرِ

وَأَنْ عَلَى الْقَبْرِ مِنَ الْوَفِّ أَوْ هَذَا مِنْ عِلَالَةٍ وَقَدْ قَالَ
مَا كَانَ فِي أَيْدِيهَا فَالْقَبْرِ تَحْفِظُ فِضُّهَا نَفْسًا
مِنْ دُونَ فِضِّهَا فَالْقَبْرِ خِلَافٌ مِنْ أَحَدٍ لَمْ أَحِدْ
وَكَمِنْ الْقَبْرِ فِيهِ وَرَدًا عَنْ تِلْكَ الْقَبْرِ جَمْعًا خَيْرًا
وَقِيلَ فِي الْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ
وَمِثْلُهُ وَدِدُهُ أَوْ عَارِ بِهَذَا مَوْفُوفٌ عَلَيْهِ بِأَيْدِيهِ

وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ
وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ

وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ
وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ

إِنْ كَانَ مَوْفُوفًا عَلَيْهِمْ مِنْ جَمْعٍ لَا يَخْتَارُ أَحَدُهُمْ
كَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ فَقَدْ هُتِفَ هُنَا الَّذِي تَجْزِئُ إِذَا فِضَّ
بَنَصْبِهِ الْوَفَّ حَتَّى يَكُونَ وَجْهًا أَلَّا يَكُونَ
أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ مَوْفُوفًا هُنَا فَالْأَخْبَاءُ أَيْ هُنَا
وَهَذَا الْوَفَّ عَلَى الصَّحَابِ شَامِلٌ لِلْحَاكِمِ وَصَالِحٌ
كَوَفِّهِ فَطَرَهُ وَنَجَّاهُ وَنَجَّاهُ خَيْرًا يَكُونُ مَوْفُوفًا
بِفِضِّهِ مِنْ وَفِّهِ لَمْ يَنْصَبْ أَوْ نَصَبَ الْحَاكِمَ وَطَرَحَ أَيْ

فِي تَرْكِ الْوَفِّ وَالْقَبْرِ

فَالْحَاكِمُ وَالْقَبْرِ فِي تَرْكِ الْوَفِّ وَالْقَبْرِ
وَهَلْ كُنِيَ لِلْقَبْرِ بِمَقْصِدِ الْإِنْفِائَاتِ فِيهِ صَلَوةٌ أَحَدٌ أَوْ كَلَامًا
وَهَذَا بَلْ كُنِيَ الْقَبْرِ بِمَقْصِدِ الْإِنْفِائَاتِ أَنْ يَكُونَ قَبْرًا أَوْ قَبْرًا
بِقَبْرِ الْوَفِّ أَوْ قَبْرِ الْوَفِّ أَوْ قَبْرِ الْوَفِّ أَوْ قَبْرِ الْوَفِّ
وَالْأَخْبَاءُ أَيْ الْوَفَّ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ
وَالْأَخْبَاءُ أَيْ الْوَفَّ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ
فِي تَرْكِ الْوَفِّ وَالْقَبْرِ أَيْ فِي تَرْكِ الْوَفِّ وَالْقَبْرِ

وَالْقَبْرِ

فرد من شدة الذي في البرية
والاربع الف الف الف
الاولى لونه جمال عند
الاجل من الف الف الف
مستند الوفاء

الفصل الثاني في بيان شرط الوفاء في العدة الاولى

للوفاة غير ما مضى شرط
اذا عداها الكثرة
الشرط والوصف ما علمنا
كلها بالافعال لبا حصار
بشرط كون الوفاء معلوما
وهكذا في سائر العقود
في الاول لا خلف فيما استينا
والثاني الا فاض عن القبول
معين فذكر في الخارج

الشرط الثالث لشرط الوفاء في الخارج

فرد من شدة الذي في البرية
والاربع الف الف الف
الاولى لونه جمال عند
الاجل من الف الف الف
مستند الوفاء

وذلك شرطها الدوام
فان بقى فضاء الى الاجل
موافقا لعظم الاطام
اجامه كان له التأييد
لا تضغ بالصلح والامتن
تدبد من انما كان سخر
بر انما فاض دايا حصر
فكثير ولا ولا الشهور
لكن بشرط ان يكون قد نوى

في انذار الوفاء بشرط ان لا يكون مطلقا

وان يقع شرطها ان يقع
وصح حبا اذا ما ذكرنا
وقبل دفعا مع ذوقها
وحل ما فيها الدليل

الفصل الثالث في بيان شرط الوفاء في الخارج

فرد من شدة الذي في البرية
والاربع الف الف الف
الاولى لونه جمال عند
الاجل من الف الف الف
مستند الوفاء

فرد من شدة الذي في البرية
والاربع الف الف الف
الاولى لونه جمال عند
الاجل من الف الف الف
مستند الوفاء

فرد من شدة الذي في البرية
والاربع الف الف الف
الاولى لونه جمال عند
الاجل من الف الف الف
مستند الوفاء

فرد من شدة الذي في البرية
والاربع الف الف الف
الاولى لونه جمال عند
الاجل من الف الف الف
مستند الوفاء

فرد من شدة الذي في البرية
والاربع الف الف الف
الاولى لونه جمال عند
الاجل من الف الف الف
مستند الوفاء

فانظر

لا مطلقا بل بالاجزاء ان
 كذا لا يلا خلايا كان ذلك
 مسئلة في معرض الشرح
 بمقتضى الاطلاق فانصوب
 وقته بغير من الشهور
 صح وقت اورد والترجاء
 ونصهم بغير الاشارة
 وبني ان القصة لا تامة
 كفت ولو قبل دوامه
 خاصها حيث دى النقص
 كانه للهو او العصار
 نفي الخراب في الجمع
 سادسها يمكن الاضمار
 لما صح وقت النظر في القوة
 وهكذا ايقن والمقصود
 وقتها على الذي تكلمنا
 من قبيل الجواز فيه امكنا

بر

بل صح كالترصنه والياض
 في جواز وقف لشئ من اموال
 كل شئ قبل الانقسام
 وكمن الاخبار به دحلا
 والنفس بالاجماع قطعت
 خلاصه من بعض اهل الشريعة
 الفصل الرابع في ما يتعلق بالوافع من شرطه والموافق
 والشرط في الوافع بالتحقيق
 فاما كان وكان عاقلا
 ولم يكن ذا قس او سفيه
 فلا يجوز وقفا من الضعيف
 فيقول اجماع عليه قد ورد
 الاصح بالجماع من هذا
 كالصبي والفقير والارسل
 من غير ان يجمع الا وارجح
 وكذا من اصل او من فاعله

وليس للجمع سوى الاخبار
 كقولهم مع صح قد سلفت
 وزبنا بالغ في التوفيق
 في جواز ان يجعل الوافع النظر في الوفاء وقد التزم
 وحاز الوافع جعل النظر
 وطاعة الجلي مال لغيره
 ثم لنا الاصول والعلوم
 ولم نجد نصنا دللا
 في جعل شئ في مقابل العمل
 ولم يتوون هذا في بعض
 والقول بالجواز كان اظهر
 وان ثبت قلت يا ابتاء
 لكن ياتي فيه ان القصد
 بل ان يرد عن الجواز
 وحاز جعل النظر للغير

قوله من غير ان يجعل
 في جواز ان يجعل
 في جواز ان يجعل

في ما يتعلق بالوافع من شرطه والموافق
 وان على الوفاء على الظاهر
 وحقق موقوف عليه وانصوب
 ولو جعلنا من الوافع
 كما هو الموقوف في ذي السكك
 قصته الاصل هو البقاء
 اذ كان الموقوف له مالا
 وان جعلنا القيد للموقوف
 لوعته موقوف عليه فانظر
 من اقبل الاسلام بالانضمام
 والوافع من بعد عقدا خلا
 في شرطه العقد الذي لناظر ان كان من غير الوافع
 وان كان نفسه في خلاف
 هذا لا لناظر غير الوافع

قوله من غير ان يجعل
 في جواز ان يجعل

قوله من غير ان يجعل
 في جواز ان يجعل

قوله من غير ان يجعل
 في جواز ان يجعل

قوله من غير ان يجعل
 في جواز ان يجعل

فان

فوله و قوله
الحسن
المنصور
في الحضر
بالبصرة
في سنة
١٢٠٤

کھیت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء والعباد
وهدى الناس إلى صراط مستقيم
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر هذا المجلس
الذي هو الأول من سلسلة
المحاضرات التي سيقام بها
تدريس كتاب التلخيص في فقه
الحنابلة

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

والله اعلم بالصواب
والقاهر الغالب
الغالب

قوله من النور النوراني
هو جبريل عليه السلام
باب رقية كذا كذا
منه غلام

ويطلب الوقت على العطاء من حيثهم كذلك والزنا
في حمة العون على الضلالة العقل والابه توامان
أفلا على شخص به قدامه لا يحاط بجهوز ان وقت
سواء ان اطلعت أو بكته يصغف لغدتها جبهة

في ان الوقت على الترتيلا باي شيء يضر
وان على الترتيلا لا يلحقه فالعرب ذا الحول قدامه
مصرها ذو حشره ويضع من يطلب العلم على وجهه
وسيجد بغيره أو غيره أو مدرسا أو شهيدا أو فطره
إطاعة الحاج والزوار أكلان الأموال من الأموال
وتعصم من ذي الحلال صدق السبلين مطلقا
عن تليد الحق لا خلاف كاتهم ساروا على الأضلاع

في ان لا يبيع المسلم ان يفت على البيع والكاش
يبيع تلكا الذي يكون مثاها

وقت على الكاش والبيع من مسلم في شرفنا لم يبيع
وان يجر وقت على أهلها كمن معاصروا الدينها

فر

تق الحلاف فيه بالشرع من بعضهم كما في التفتيح
وحار ذامن كافر ان كانا يقول الله تعالى سائنا
والوقت ايضا قد روي في من دون دين لكن نونا
ولقد قول لا يضرا ط يجوز وايدون الا يضرا ط
للتابع الا خلا في التردد وليس من وجهين بالشد
ونحو الفصل الا يضرا ط في الوقت بالقرينة والناظ

في ان لا يبيع وقت المسلم للكاش الحربي وجوه
للمدني ان كان دينا

ولم يجر وقت على الحرب من مسلم في الاضلاع الحربي
وان يكن دار حرم مدينا وبعضهم اجازة عجيبا
وان يوافي مذهب الاعم هصر في الاضلاع الحربي
وان على الذي مسلم وقت فله يكون بغير قول مختلف
مالها التفصيل فيها بعد في لا يجبي التحريم منه نعم
ولا يبيع في الوادين جوزه في كل من مؤامها قد ترة
وانظروا القائلين في الماير وهو الذي يظهر للعارض

في ان لا يبيع وقت على موصوف بوجوه
الى الوصوف بغير الشك

وان على ذي حمة قد روي من مسلم كالفقر صرنا
الى الذي استعمل في الوقت موصوفه وان يكثر ابتلى
وان يكن من كافر قد روي في تلك الخط فيهم وصفا
تعد ما يعرف من الخطيب ياتي عريف كان من خطابه
وان اتاد اللغة العوم ما بعد خصوص العرف ان يقولوا
هت ان يكن هناك ما يحد سببه فاللغة لعبد
كسكة في ظاهر الزمان الكتي بذلك غير راض
ثم من انتم بالانسان حرنا يعرف طرذا الكلام
للغفرا ان وقت الشيعي في الاخذ الشيع من عي
وقر على ذلك سائر الخلق فالجاء على الخالص مع الخلق
والكل يجمع عين ما خطا فالعرف ايضا فهاهنا
من شاهيد العرف كلام الوفا فانظر الى ما قاله في الشوي

ذره ذره كاندن أرض رما جس خور امه كاهه كاهنا
فوريان مويان اظا لند ناربان مزاربان الجاديد
تختار ناخالقة الشهم وحواله العلة لم تعتبر
لما ذكرنا ليس بالترضي موافقا لما عني الحكي
في ان لا يبيع وقت على من يضرنا الى الامامة الا في عشرين
القومون ان عليهم وقتا الى الامامة كان اصرا
هم الذين اعترفوا في عشرين الف سلام نوحهم قيا انتم
في شانكم نعبا بالاجناس عن الكبار لدى الاخطاب
في الاول الحلاف بعض قبيح تحبا عنها وعبه انتم
ببؤنة يد العبد الماير وهكذا ابن حزم والفاخي
ممنه تعارض الاخبار والجمع حاصي الاشارة
ومذهب الوافين باجتهاد واخذ روي في المقاد
وكل اذا حتى القسام عن شاهيد به الحق المرام
ان عرفة جهك والشاهدا فالعرف بالفاخي في الاضلاع
ولكن الثاني يكون لا حوطا اذ في المقاد لم يجز ان يبطا

والا ان كان الامامة
والا ان كان الامامة
والا ان كان الامامة

هاتان:

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

五

وَكَلَّافًا ذَاتِ مَرَاتِلٍ قَاعِلَ الْحِجْرِ مَسْجِدَهُ
فَبَرَأْنَاهُ أَنْفَالًا لَوْفًا بِالْمُؤْمِرِ لَأَقْبَطَ الْمُتَوَدِّعِينَ
فَانْطَرَفَا فَخَصَّ عَلَيْهِ الْفَرَسَ الْمُنْتَهِيَهُمْ فَكَانَ رَأْيَهُ
بِأَلْقَامِهِمْ أَتَقَبُّ
وَقَفَّ عَلَى الْأَوْدَادِ الْإِصْبَاحِ
أَنِ الْهَلَاكُ لَوْفٌ قَالَتُوهَا
لَأَنْفَعُ لَهُمْ عَلَى الْإِمَارَاتِ
وَعَبْرَ قَبْضَةِ الْإِطْلَافِ
مُؤَبَّدًا يَكُلُّ الْأَشْيَاءَ
خِلَافًا لِحَالِ الْإِنْصَافِ
وَمَا لَمْ يَمُتْ الشَّدَوْدُ إِلَّا
وَأَنْ يَكُنْ مُقْبِلُ الذُّكُورِ
وَهَكَذَا الْعَكْسُ وَإِنْ مَرَّ عَلَى
بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ وَالْمِيرَاثِ
فَأَقْرَبُ ذَلِكَ الْفَتْوَى مَثَلًا وَأَوْفَى مِنْهُنَّ مَثَلًا كَيْدًا

فَخَرَّ لَكَرْمًا لَتَكُنْ لَأَوَّلُ
وَأَنْتَبَسَ وَأَكْبَحَ وَالْعَوَّلُ
وَقِي الرِّبَاضُ لَأَخْلَافُ أَحَدُهُ
تَعَمَّ خِلَافُ حَامٍ يَكُنْ مَطْفُفُهُ
أَجْزَاؤُهُ الْعَنْدُ كَذَا الْفُؤُكُ
وَقَدْ حَقَّ لِنُفُوسٍ فِي كِبَرِهِ
فَقَالَ لِلْمَرْءِ فِي الْمَتَى

في أملا بشرط الفرض في صيغة الصيغة

وَقَامُوا فِي الْفَرَجِ الْخَالِصِ وَفِيهِ الْمَقَامُ الْإِضَافُ
مَنْفَعُ صَوْلَاتِ السَّلَامَةِ أَذْهَبَتْ عَنْهُ عَذَابُهُ
وَأَشْرَطَ الْفَاضِلُ فِي الْعَوَالِمِ لَيْسَ لِي فِي ذَلِكَ مَنْ يُعَاوِدُ
كَأَنَّهُ نَسِطُ الْكَلَامِ إِذَا مَا فَإِنْ تَوَقَّسَ الْأَعْرَافُ

فانما هذه الشكوك التي لا تسقط عنها الحجة على محمد بن علي بن الحسين

وَلِلَّهِ ثَمَرُهُدْ كَانَا نَلَطُ الْمَنَافِعِ مَحَبَانَا
وَالْمَلِكُ لِلْمَلِكِ ذَا فَطْعَانَا أَجْمَاعُ الْبُحُورِ ذَا مَعَانَا

الْقَوْلُ أَنْ يَقُولَهُمْ
 وَمِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمَلُ
 وَهَكَذَا كُلُّ أَوَّلِ الصَّفَاتِ
 وَلَمْ يَكُنْ أَشْخَاصًا مُعْتَبَرَةً
 بِنَفْسِهِ فَاصْطَلَحَ لِاجْتِمَاعِ
 الْأَنْفُسِ خَلْقًا مِنْ الْخَلْقِ
 وَهَذَا مِنْ أَوَّلِ مَا وَصَفْنَا
 وَهَكَذَا أَشْرَطُ الْأَوَاصِدِ
 وَلِلرَّايِضِ أَوَّلُ الْوُجْهِينِ
 وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي النَّوْثِ
 وَفَصَّلُ الْعِلَامَةِ فِي الْخَلْفِ
 وَأَنْ يُدْكَأَ الْأَخْبَارِ
 كَالْتَكْوِينِ فِي الْوَجْهِ وَالْخَبَرِ فِي الْكَلَامِ وَالْأَوَّلُ الْأَوَّلُ
 فِي بَيْتِهَا جَاءَتْ عُقُودُ أَرْبَعَةٍ
 وَتِلْكَ سَكُونٌ عَمْرِي رَقِيبُ
 وَكُلُّهَا لِلْوَقْفِ خُصْمَةٌ
 وَالتَّحْبِيرُ فِي الشَّيْءِ عَمَّ الْعَقْدِ

خط المكي الشريف

Handwritten signature in Urdu script, likely belonging to the author or a collector.

三

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

صريح في هذه الاخبار
فان قال المالك لو اكلت
بني الكفة في العشر

فان لم يزل يملكها
الحديث ان كان يملكها
انكنا لادالك سكنا
بالعشر عشر اوكسري
ممنه ان يفر من الفضي
وغيرها من الاخرين
هذا هو المعروف بالحق

فان لم يزل يملكها
وغيرها من الاخرين
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها

فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها

فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها

فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها

فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها

فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها

فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها

فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها

فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها
فان لم يزل يملكها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

في عدم بطلان التكني ببيع المالك للأصل والاشارة
 ببيع ذلك البيع ايضا

ان بيع المالك للأصل التكني كوطول التكني لوقت بين
 وهكذا لو تمكنت بالغير بالاختلاف كل ذلك الزمان
 نص صحيح فيه ايضا وردا وبالاصول والضموم ايضا
 تنصيح هذا البيع انصافه وبعض ما ركذا واقينه
 فيه استها كان كاتقان خالفه علامة الافات
 تمسكا بمهل قدر المنفعة وصحة البيع به منسفة
 والصدق في الصغر وفي الكبر وارجع الى الانوار كفي تفعا
 وثالث في البيع كان فضلا صح من العمر والمخرج لا
 زعم لان المهل انما يتبع به على التقيي لما يتفق
 وطلو التكني بغيره بطل بعد التكني ان جوازها

في بيان احكامها بغير الاخوات وهي التكنيس

يؤخر جبر الفرض والادل في قرات رينا والسبل
 كذلك كل ما عليه عمل للبعد المياه منه ينقل

او نقلها لطلو التكني او ظهره للبراسير الزمانية
 ثم اخبر جبر العبد والاشارة كالتكنيت العابد من اخذها
 ولازم مادام عين باقية بالاختلاف ما ترى من خافيه
 هذا هو الدليل فنه هه وان يكن ذلك صحيح من خبر
 اذ في خلاف الطلب كان اذ ومن اتى به لافقد عقل
 وبعضهم نص بانه شرط بكل ما الوقت به قد انتها
 كصغره وقربه والقصر فالحبس مفقود بفقد البعض
 وهكذا ساير ما قد شرطا هناك فاسترجع الواضحا
 ويحظر بالبال انه اتحد للوقت مصداقا بغير عقد

فانه يعمم التكني على اشياء واحكامها في بيان

التكنيد الجبري اخواته الثلث الاخ

وجوز الجبر على الانساق مقيدا او مطلقا نوعان
 ثانيهما يقال لما يلزم للمالك الرجوع مما يهره
 ومشكل في قدر المسمى نظرا لما لوجه عمتا
 ان تمت المالك بعد بطلا على اتقان منه بعض نقلا

والا لكانت من التكنيس والاشارة
 والاشارة والاشارة والاشارة
 والاشارة والاشارة والاشارة

والاشارة والاشارة والاشارة
 والاشارة والاشارة والاشارة
 والاشارة والاشارة والاشارة

والفرض داخل الاختلاف له مع الاخوة والاضاف
 والاذل الرقي بعد الامد ونسبة الاختين فيما وجد
 كاب الصدقة
 ومن وظائف العباد الصدق فاية الفضل بها محقة
 لاخوة يوسف قول انفق بفضلهما ايضا شرع من سبق
 وعمت الايات بالتكاشر وتخصت الاخبار بالتواتر
 وبعضها معدة للفاضة وهي عن السبعين كانت ائدة
 كالأمن من دسيلة الطعون او غرقا وحرقا وجنوب
 تبرع التملك من غير عوض حدطا والدينوي بالعرض
 اخذ لفظ العين للضاف له في حد ما يصرف قد عاذله
 ان جاز ان صدق المسافع شامه الاوقاف والتوايع
 ثم كلام معناه من زكي من انها قد يحصل ان يهرى
 شامه بحث الزكاة فان اذا مشاطا بالابراء وقعا
 تملك عين ليس صادقا فليبدلوا الجذر بما قد جمعه

في بيان شرابط اخية الصدقة ولزومها

والاشارة والاشارة والاشارة
 والاشارة والاشارة والاشارة
 والاشارة والاشارة والاشارة

لا يثبت الفاعل ان يصفا بما به جواز ان تصرفنا
 كل كمال قد سمعت ككرة سواها الابواب غير مصرة
 وهكذا الاجاب والقبول كلا كفى الفصل به اقول
 موافقا لصاحب الزباين وبعضهم بالفعل غير راض
 راي كساير العقود اللازمة شرطها كالبقول قائمة
 ومطلق الاخبار في المقام مؤندا بيرة الاسلام
 عليها في الجملة الوفاق ونقله عن ثلة يساق
 وشوب اشكال هنا الناس فانظر الى ما بان في الحاشي
 والقربة ايضا بالاختلاف شرط لما سمعت في الاوقاف
 وكم من النص به انا صا ان شئها فراجع الزباين
 وقبضا ايضا من الشرط بتقبل الاجماع عن المبوط
 والاصل والنص قد قاسا وان له من قبل لا الزباين
 وهو باذن المالك اذا قبض فبعده له الزوم قد عرض
 وسخنا يجعله مثل الهبة اجماع عليه كان سبيه
 هب اخرها ههنا له العوض فيصدم عليه ما له العرض

والاشارة والاشارة والاشارة
 والاشارة والاشارة والاشارة
 والاشارة والاشارة والاشارة

فان الصدقة المفروضة على كل شيء ما الا اذا كان المعطى اهلها

المسألة مفروضة ما قد حرّمه على من هاشم المكرّمه
بلا خلاف قال في الزكوة وكما اجماع بقول آيت
في النص قليل لذل الانشا
وما سوى الزكوة من موقوف
تلك الخلف العلماء موقوفه
لشلة جوازها قد انصهر
وهو لدعى الحليل ذورجا
و زينا مرجح للشايد
الاصل كالعموم بما ينفعه
وتلك اجبار تكون ناطقه
ثم خصوص بالزكوة فثبت
ومن جميع ما سمعت قلنا
ان كان من يعطى الزكوة الها
وهكذا ان هاشم اضطر
فاكل من الزكوة عند ذا
وفيها قد ورد النصوص
كلها في كلها مصوص

فان الصدقة المفروضة على كل شيء ما الا اذا كان المعطى اهلها

فان الصدقة المفروضة على كل شيء ما الا اذا كان المعطى اهلها

فان الصدقة المفروضة على كل شيء ما الا اذا كان المعطى اهلها

يكن المعطى هاشميا

سند وبها للهاشمي قد اهل وان يكن من غيرهم قد انحل
بالاجاز فيه والاحبار والاصل ايضا كالعموم جار
وقيل باستثناء اهل العترة فضنه هاشميا لانه
صونا من السلطنة والقبض مجتهد مقابلا للنقص
في بعضها ان علينا الوحره تصديق نحنا بعد عدمه
مفضل ما بين ما خص وعمر فلمنع في الاول والثاني نعم
غزيا حرم من التقليل مع انه في مورد التمثيل

فان الصدقة سائر الفضل ما جهر مطا بالقبض

الا ان يتم فيه صراط

في الصدقات الفضل في الا ان تخفوا وتوقوا في كلام البار
وهكذا النص على الاطلاق وبعضهم قال بالانفراق
ما بين منه وياتها فاسى بالجمهور في موقوفه كان
وكم من النص به قد وصل وهو الذي يتحاروه وذو النبل

فان الصدقة المفروضة على كل شيء ما الا اذا كان المعطى اهلها

وكلنا لوقفه لا امام ومعها فاجهر والسلام

كتاب الهبة وقبلة هدية والكلام في

وحدهما والنسب بينهما

تمليك عني لا يشترط في القبول ولا يكون القرينة منه القرض
في قريته بالقبض موقوفه ونفي شرطهما معا معلوم
وبيننا الاول ان العوضا بالقرض والاجماع نفيها ايضا
للثان اصل معه العترة فتلك نفي الاشتراط ظهره
والنسبة ما بينها والصدقة هو العموم في الزمان حقيقه
وتاليا جاعلا لا ينساب تباينها علة لا ينساب
وقريته هدية ذاقا علن فالنسبة عموم الرديه
وما يضاها من العقاب لاطلاق العطاء كالهديته
من اربع مضمين والايهاب تفصيله مستطرد في الختم
وهل يجوز هبة ما في الذم

فان الصدقة المفروضة على كل شيء ما الا اذا كان المعطى اهلها

فان الصدقة المفروضة على كل شيء ما الا اذا كان المعطى اهلها

في الواسية قابلية للملك المطلق

لا يبدى في الموهوب له ان قبلا ملكا وقا الواسيان تأملا
كان له تصرف في المال فليس محجورا مع الكمال
من بعده الايجاب والقبول شرطه اجتمع الحؤول
اجماله كان بلا كلام وانما الاشتكال في المقام
ان فيها ما هل يكتف بالقبول او خص كل منهما بالقول
ومقتضى العموم والاصول كناية الفعل عن القول
ولكن الاجماع منهم يدعي فان به لا يكتفى فليست معا
ومن هنا نقول بالجواز ان يرجع الوالد للهجهاز
مستبسن في الابواب بالاصار في عيش الفت والا نوار
ولجميع القول جميع ما اعتبر في لازم العقد مراعى وختم
فالعرفي جعما يقيد فورا لقبول هكذا يعتبر
وسائر ما وقع الوفاة على اعتباره هنا يساق
لكن وفاقا صحوا غير الحق بمثل هذا لا يصارحني

فان الصدقة المفروضة على كل شيء ما الا اذا كان المعطى اهلها

فان لم يمتد بهل تلك مجزى الفعل ولا بد

فيها ايضا من القول

من بعد ان قد اجتمعوا فان بكل
فانما همل ملكت بالفعل
او خضر ملكتها بالقول
فواعدا الفاضل والدرين
بالاول المسالك قد ضره
ذا المبلى ايضا بالراض
وما عن الشيء من قول
قبوله اذ ذاك بالتحليل ثم
اعمال تلك مثل ان تناسلا
قصتها توأما قد اوتيت
جنيته وهو على ذوالعط
من عصره مما دى الاعصار
مداومك الفعل غير متو
مثل المعاطاة والتفصيل مر

فان من شرط الهبة القبض

در دفع الهبة من كذا وكذا
مستحق الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا

صحة او لمز على الخلاف

ومن شرط الهبة القبض
وكذا من النص به مناد
من بعده خلا نفسه يقوم
والاول المنصير المشتهر
وكذا من الاجماع فيه وصلا
والثاني للشيخين والفاضل
اتواله عموم كل باب
وتأليفه من اوتيت
ميران غير ملاب الجدا
وانها في مورد البقية
ومظهر النماء بما البرج
او كان حيوان همل انفق
او فيه موت الواهب

فان القبض لا بد ان يكون باذن الواهب

وما يتفرع عليه من الفروع

وكانت اذ كان القبض
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا

وليكن القبض باذن الواهب
بالنصر والاجماع فالثبنا
وان يكن في يد مقبوضا
هل يكتفى فيه بقبض سابق
او ان يخفى من الزمان اتع
والاول لمعظم الاكابر
ثانيهما عن بعضهم منقول
عموم تعليل ناه العظم
وكذا قد كان في الجديده
مرادنا القبض لمطلو الهبة
فان لم يمتد بهل تلك مجزى الفعل ولا بد

فان لم يمتد بهل تلك مجزى الفعل ولا بد

ولا يقتصر الى قبض جديد بعض

ما يتفرع عليه

للطفل ما لا لها ان هبها
كرو في ايديها الموهوب
فهو عن القبض له محوب

وكانت اذ كان القبض
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا

ولا بد من قبض ان قد عقدنا
لاجل بض مع تعليل ورد
والحكم اذ ايضا بخلاف
لا يجب البينة حين العقد
بمقتضى الاطلاق ذال المشتهر
ما ليس في ايديهما الوهبيا
كارث مال او كمال المشتري
لا مودع اذ يد من يتودع
والحكم في عاربه قد اشكلا
ذو كبر ذكورا واناث
وقاس بالطفل بلا اضاف
وان يجب غير الولي بقبض
وفي الوهبان لم يمتد بهل
وتسحنا يجعله كالغير
من دون قبض عنه وتقدنا
بانه قد كان مقبوضا بيد
نظيره قد مر في الاوقات
للقبض عنه هكذا بعد
فما عن الفاضل شد وتدد
فالقبض بعد العقد وجب
من دون قبض لها او وجرا
حكما يدلن يديه يودع
والقبض بعد العقد كان اشكلا
اشي بحر الوالد الاسكافي
وليه او حاكم ان يقرض
وقبض من نفسه عندي
وكه بدان قوله من صير

في جواز الهبة المشاع

وكانت اذ كان القبض
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا
او من دفع الهبة من كذا وكذا

وَجُودُ وَانْ يَوْمَ الْمَشَاعِ
وَوَادِدًا بِضَائِهِ الْعَجْمَةِ
مَضَى جَوَارِ الْبَيْعِ لِلْمَشَاعِ
فِي غَيْرِهِ مَا يَقْبَلُ خَلَى مَا وَفَى
وَإِنْ كُنِيَ الْمَقُولُ ذَا الْقَبْضِ
نِعَمَ غَوْضُهُ عَلَى التَّحْقِيقِ
بِلِذَلِكَ بِالسَّلَامِ وَالسَّلَامِ
إِنْ كَانَ بِلَيْتِهِ الْخَصْرُ الْمُهَيَّبِ
لِيَحْصُلَ الْقَبْضُ وَمَوْهُوَ ذَلِكَ
وَإِنْ سَمِيَ الْغَيْرُ فَلَيْسَ تَذَرِ
وَأَنْ شَرَكْتَ لَمْ يَمْشِ بِالرَّضَا
إِنْ عَاسَرَ أَقَامَتِ الْمُنَافَاةُ
وَإِنْ أَرَى فَالْحَاكِمُ قَدْ صَبَا
مَا لِلشَّرِيكِ عَنْهُ أَمَانَةٌ

وَحَافِلُ الْخَنْطَفِ قَدَاكِنِي
مُتَرِلُ الْعَمَلِ الشَّرِيعِ
كَلَا إِذَا الْحَاكِمُ كَانَ الْقَدِيدُ
لَكِنَّهُ لَيْسَ لَا حِجْلًا ذَكِرُ
وَفِي حُلِّ النَّهْرِ إِنْ بَقِضَ نَهْدُ
إِنْ هَيْئَةً لِحَارِجٍ تَعْلَقُ
لَوْ تَعَبَرُ دَا الْعَبْضُ فِي الْمَلِكِ
فِي الْعَبْضِ بِالْخَلِيقَةِ وَمَا صَافَا
مُتَرِلُ التَّحَلُّ الْحَيِّ
بِقَعْدِهِ مَصُورُهُ ذَائِبُ
لَوْ هَيْئَةً بَلْ كَانَ دَعَا لِّلْضُرِّ
إِنْ كَانَ أَذَى الْوَاهِجِ أَخَذَ
إِنْ نَاطِقٌ بِأَصْلِهِ تَطَقَّا
وَمَا إِلَى الْإِبْوَاجِ هَالِكُ

و لَوْ فِي غَيْرِ الْعَمْرِ

لا يرجع في هبة الارحام
وان يكن غير العمودين كعم
هذا الشهر هو الاصل
يطبقه تواثر الموص
وكما مجرأ لا يسناد
حوازه لما يدري حال
في كل الاصناف من الاموال
او حال وغيره فاعلم
وكمن اجماع هذا النقل
توعين من عموم الوص
وجله الصريح واليراد
حتى العمودين في كمال

وَأَمَّا مَنْ يَنْتَهِزُ الدَّلَّ وَهُوَ مُتَعَبٌ
فَالْقَوْلُ بِالْإِغْلَافِ وَالْإِغْلَافُ الْقَوْلُ
وَأَنَّ الْإِغْلَافَ وَالْإِغْلَافُ الْقَوْلُ
عَمَّا تَقُولُ فِي الْعَصَةِ
وَالْقَوْلُ بِالْإِغْلَافِ وَالْإِغْلَافُ الْقَوْلُ

وَذَلِكَ لِلشَّيْءِ وَالْكَفَايَةِ
الْأَوَّلِ الْأَوَّلِ ثَانٍ
بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الثَّانِيَةِ
بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الثَّانِيَةِ
وَمَا لَيْسَ فِي الرَّحْمِ وَفَصْلًا
فِي مَبَاقِي الْأَرْحَامِ يَقُولُ رَجُلٌ
وَهُوَ يَسْتَلِمُ مِنَ الْأَسْلَافِ
دَلِيلَهُ الْأَخْبَارَ كَالْكَفَايَةِ
وَالرَّحْمُ كُلُّ وَتَرْبِيَةٍ يُعْرِفُ
تَقْبِيْدَ بَحْرِهِ أَنْ يَنْكِي
عَمَقَتِي الْعُرْفِ وَالْوَفَنِ

الاحیونین فی حبسہ للاخراک

ان احدا الزوجين شيئا وهما
بل الرجوع جائز فالعظم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

وَلَمْ يَنْ أَخَوِيَّا مِنْكُمْ
وَنَحْرُ الْإِسْلَامِ وَبَيْنَ الدِّينِ
ثُمَّ لَنَا الصَّحَاحُ بِالْعَوْمِ
عَنْ سَيِّدِنَا بَقْلِ الْإِجْمَاعِ
وَحَصْنًا اسْتَدْلَ بِالْبَصِيحِ
كَمَنْ مَوْزُونَهُ مَامُضَنُ
عَارِضُ الصَّحَاحِ وَالْفَلَاحِ
وَالْأَوَّلُ مُؤَيَّدُ الْبُشْرَةِ
وَبَعْدِي تَرْزُلُ بِأَبَالِ

وهي صورة ثلاث من الطبقة الثالثة والقوة

عنها او المتقرها الى الله

فَهَبْهُ لِأَخِي بِرِجْعِ
وَتَلَانٍ يَلْفٍ أَوْ بَعْضًا
فِي الْحُكْمِ الْأَسَاتِي لِأَخْلَافِ
بِمَا سَوَى مَسْتَثْنَاتٍ نَعْمُ
أَوْ كَانَتْ الْقَرْبَةُ مِنْهَا الرِّضَا
وَكَمْ مِنْ إجماعٍ بِهِ قَدْ وَافَى

د
لا

وهكذا نضوضها عموماً
عارضها الضوض بالضم
من أجل ذلك قيل إن قيل
فما مضى في شأن الألف
اذن قلها أيضاً بالاختلاف
وهكذا نضوضها ضوض
حتى التي بالفتحة قد ثبت
فيها نضوض بالخصوص

مشروع

ومتعلقاً بالرب والموهوب
والتلف البعض والجمع
ولكن البعض يجب لا ينفك
سواء التعويض بالشرط
والنافع البذل مع القول
وما على الواهب في القول
وهكذا لا بد من أن يؤيدوا
ببذل التعويض على العطايا

في النور

في العوض الكثير والقليل
بعض من الموهوب فيما يبدل
بمقتضى تبادل المعاصرة
والاحتياط موسع للماضي

في أن مجرد الضوض من جملة ما يلزم به اللفظ

وان لم يكن متلفاً إلا

وهل كفى تضوض الموهوب
تضوضاً بما سوى الاتلاف
اقوالها مكملة للاربعه
اطلاق أن ذلك غير كاف
والذي يلي معهم متابع
وثلة اطلقت الكفاية
كأمن الشخن والشرع
وثالثه في حكمه قد ضللا
أو كان ذلك وطير للبارية
وغيرها كإن الموهوب
لزمها خلف بداف السلبه
وأما الاستدراك والتلاف
ثلاثة منها تكون متابعه
للطبيين وللإمكانيه
بأنه الأشبه نصر النافع
وذلك المشهور بالحكاية
وتتبعهم أكثر الأواخر
ما بين أن غيره أو نقلا
فذلك كانت في لزوم كفاية
فغيره وذاك المركوب

وهذا هو المطلوب
في النور
في النور
في النور

وذهبنا بالأقل قد كفا
والتألف الأقوال الأولى
أما صحيح الفضلاء فاحض
والقتل أيضاً شمل الصحيح
لوطيها الغوى من المدرك
أما العموم فكثير جداً
وتلك للتألف على الإطلاق
لطلقاً لأشياء يصنعها
وما يصح خصص الحبين
الزمه وفي البواق قد نفى
به روايات أحض وأعم
منطوقه في مطلق التعويض
وجبر في الأنوار كالميلح
بغيرها وحرفاً للساك
مثل رجوع القويها عدا
عاشرة كل بدع المساق
حياد الأخبار طرقت اجتماعاً
وخادقاً لاجتماع ذيل الزين

**تكملة في بيان الأجزاء من هذه المقامات
الاصحاب من جعلها في اللذات**

لن هو عليه العوض
ما يقط الحق هو الأبراء
وكل مجاناً ولا يخص
مقاده من لفظه أو من هبته
بشرع يطبق الأراء
في صيغته بل كل لفظ يظهر
أو عفو أو إسقاط أو ما كان

وهذا هو المطلوب
في النور
في النور

وهذا هو المطلوب
في النور
في النور

وربنا المظهر للوفات
يعفون ويعفو والرواية
أخرى بلفظ الهبة في الدين
ثم هل القول منه لزم ما
مقالة تكون ذات أسمة
دليلنا قضية الأصول
ومنة الخصم بلا استثناء
ويلزم الأبراء بلا ارتجاع
ويبقى الأبراء على المختار
وطيب الذبان للديون ما
بل فيه نص قد اشترنا أن ورد
وأن هب لغير من عليه
جوارده أيضاً للدينا المتضر
ممنكا بأية الصدات
قاصت بلفظ العفو في الجنا
كن عليه الدين دون بين
معتبراً برحمن لعدما
وخالف الحل وابن زهر
وأية العفو بلا قبول
من رده في معرض الإبراء
لنص إسحوت وللإجماع
ولو أن العزيم بالانكار
عليه دائماً مضى قد علما
ولاح إجماع به قد انعقد
ديناً ظفهم لديه
راجع إلى الأنوار كن منكر

كتاب السبق والرياء

رجمان فعل السبق والرياء
قلعاء في الكتاب والرياء

وهذا هو المطلوب
في النور
في النور
في النور

في النور

وَالسَّبْقُ بِالْكَوْنِ أَصْلُ
فِي حَالِهِ السَّبْقُ جَرَى الْخَيْلِ
بِالْفَتْحِ جَعَلَ ذُو اسْمٍ آخَرَ
مِنْ زَهْرًا وَمِنْ بَدِيٍّ وَنَحْوِ
وَاخْتَارَ الْخَيْلَ لِلْمَقَامِ
لَكَيْفَ أَعْتَمَ فِي الْمَقَامِ
شَرَعًا حَصْنًا لِنَفْسٍ وَافْتَرِ
بِالْفَتْحِ أَوْ بِالْجَنْفِ أَوْ بِالْجَانِ
جَدًّا وَهَاتُوا الْخَيْلَ
وَهَكَذَا تَمَرَّنَ الْخَيْلُ
كُلُّ حَدِيدٍ حَذَّ كَالْحَرَابِ
مَرَادُ نَاصِلٍ هَذَا الْيَابِ
وَالسَّيْفُ وَالسُّهْمُ جَمْعًا
أَمَّا الدَّبُوسُ وَالْعَصَا فَاشْكَلا
وَالْأَيْلُ الدَّاحِلُ حَتَّى الْخَيْلِ
وَلَمْ أَجِدْ فِي ذَلِكَ مِنْ خِلْفٍ
وَهَكَذَا الْعَيْلُ عَلَى الْقَوَارِ
وَحَالَفَ الرِّيَاضَ فِيهِ وَاصَرَّ
وَرَيْنَا الْمَظْهَرَ لِلْإِجْمَاعِ
كَيْفَ تَمَرَّدَ بِدُونِ الدَّلِيلِ
فَلَا يَكُونُ الرَّتْبُ فِي التَّمَوُّلِ
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ ذُو اسْتِهَارٍ
كُنَّا فِي الْخَافِزِ وَالْخَيْوَلِ
وَأَخْتَلَفُوا فِي الْعَمَلِ لِلْجَارِ
مَالِ إِلَيْهِ الْقَلْبُ كُلُّ اللَّيْلِ
وَنَالُوا النَّصْرَ كَالِ السَّيْلِ
وَرَيْنَا الْوَفَا بِإِضَاطْهِ
وَحَلَّتْ لَاسِكًا فِيهِ نَدَا

قوله كونه من كذا وكذا
مع ذلك المراد بالفتحة
وقت الحزن ان لا يمازج
المرتبين وان في مرادهم والفتحة
بفتح واو
قوله كونه من كذا وكذا
مع ذلك المراد بالفتحة
وقت الحزن ان لا يمازج
المرتبين وان في مرادهم والفتحة
بفتح واو

فَانْهَاجُوا السَّابِقَةَ فِي غَيْرِهَا

**وَالْخَفِّ وَالْخَافِطُ مَطْلَقًا سَوَاءً كَانَ
مَعَ الْعَوْضِ أَوْ بَعْدَهُ**

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثَةِ لَا سَبْقَ
وَمَذْهَبُ الْأَصْحَابِ فِي مَطْلَقِ
وَأَنَّهُ مَحْرُومٌ مَعَ الْعَوْضِ
كَمَنْ وَجَّهَ غَيْرَهُ فِي مَطْلَقِ
وَأَمَّا الْخَافِطُ فِيمَا لَوْ عَرِيَ
وَرَيْنَا جَوَادَهُ كَانَ يَرِي
وَمَعَهُ الْأَشْفَرُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ
وَكَمْ مِزَاجُ جَمَاعٍ بِذَلِكَ يُؤْتَرُ
وَبَعْضُ مَا أَشْرَحَ حَارِدَ
فِيمَا هُنَا كَاللَّهْوِ وَالْقَارِ
فَلَوْ عَرِيَ سَبَقَ عَلَى الْمَصَارِعِ
وَهَكَذَا الطَّيْرُ مَا قَدْ صَاغَ
سَبَقَ لِنَبِيٍّ قَدْ مَالَعَاشَتِ
رَوَى الْعَوَامُ دُورَ وَجْهِ خَاشَتِ
وَنَصْرَ لَعِبٍ بِالْحَامِ قَدْ وَرَدَ
أَنْ شَاهِدَ لَاعِبَهُ لَمَّا يَرِدُ
وَلَكِنَّا لِلْعَبِّ مَعَ الْحَيَامِ
لَمْ يَرْتَبِ أَصْلًا مَعَ الْقَامِ
غَايِبَتُهُ بِجَوْزِ هَذَا الْعَبِّ
عَنْ قَوْمِنَا ذَا الصُّطْرِ فِي الْعَبِّ
أَمَّا النَّبِيُّ سَبَطَهُ بِالْمَصَارِعِ
صَغِيرًا لِأَسَدٍ قَدْ لَمَّازَ
رَيْنَا النُّصُوصَ الْمُبْتَدِئَةَ النَّهَمِ
لَا الطَّيْرَ بِاسْتِهَارِ ذَا الْقَامِ

وَإِنَّا سَبَقْنَا الرَّابِعَةَ نَقْتَرِنُ إِلَى الْإِيجَابِ

قوله كونه من كذا وكذا
مع ذلك المراد بالفتحة
وقت الحزن ان لا يمازج
المرتبين وان في مرادهم والفتحة
بفتح واو
قوله كونه من كذا وكذا
مع ذلك المراد بالفتحة
وقت الحزن ان لا يمازج
المرتبين وان في مرادهم والفتحة
بفتح واو

**اتِّفَاقُ الْقَوْلِ خِلَافَ وَكُنَّا
بِالْزُّوْمِ**

لَا يَدْرِي السَّبْقُ وَفِي الرَّمَايَةِ
مِنْ لَفْظِ الْإِيجَابِ بِالْإِيجَابَةِ
تَقَى الْخِلَافَ مِنْهُ أَيْضًا قَلِيلًا
مُوجِبَةً لَا يَدْرِي سَبَقَ
خِلَافَهُمْ مَعْرُوضَةً الْقَوْلِ
وَتَقَى عِنْدِي هُوَ الْقَوْلُ
الْأَبُو حَقَّ قَاصِرٍ عَلَى
وَدُونَهُ خَطَّ الْقَنَادِ كُنَّا
لِرُؤْمِهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ
فَرَعَهُ بَعْضُ عَلَى الْإِزَامِ
وَذَلِكَ أَيْضًا مَعْرُوضَةً الْحَلَالِ
وَالْقَوْلُ بِالْفَتْحِ مَعَ الْأَنْصَابِ
هَبْ مَنْ يَكُونُ سَابِقًا لِلْسَّبْقِ
مِنْ عِيدِ الْأَكَالِ وَذَلِكَ الْمُنْفَقِ

قوله كونه من كذا وكذا
مع ذلك المراد بالفتحة
وقت الحزن ان لا يمازج
المرتبين وان في مرادهم والفتحة
بفتح واو

وَفِي حَقِّ السَّبْقِ وَلَوْ بَدَّلَ السَّبْقُ

غَيْرَ الْمَسَابِقِينَ أَمَا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ
وَكَمَا يَصِحُّ أَنْ شَرَّطَهُ مِنَ الْجَلِيلِ

وَصَحَّ سَبَقَ مَعَ بَدَلِ السَّبْقِ
مِنْ غَيْرِ شَرْطِهِ يَقُولُ مُطْلَقًا
وَأَنْ يَكُنْ بَدَلُهُ الْأَمَامُ
حَازِيهِ قَدْ أَحْبَبَ الْعِلَامُ

وَعِيَهُ كَذَا وَفَاءً بَيْنَنَا
وَهَكَذَا مَعْظَمُ مَنْ خَالَفَنَا
وَشَدِيدُهُمْ مَنْ يَلِي يَقُومُ
بِرَدِّهِ الْأَصُولُ وَالْعُمُومُ
وَحَازَ شَرْطَ بَدَلِ بَيْتِ الْمَالِ
لِمَنْ لَمْ يَسْبِقْ بِلاَ اشْكَالَ

**فِي جَمَاعَةٍ تَقْصِصُ الْبَدَلَ جَدِّ الزَّيْنِ
وَلَمْ يَسْبِقْ عَيْنًا وَرَدْنَا**

وَجَوَزْنَا فِي الْعَمَلِ تَقْصِصُ
بِوَحْدِهِ مِثْلَ ذَاكَ الْمُنْفَقِ
بِأَنْ يَقُولَ أَنْ سَبَقْتُ أَخَذَ
وَأَنْ سَبَقْتُ مِنْكَ لَمْ أَخْذَ
إِطْلَاقُ نَصْرِ الْبَابِ فِي جَارِ
فَلَا يَتِمُّ الْمَنْعُ بِالْقِيَامِ
وَجَازَ جَعَلَ السَّبْقُ مِنْ عَيْنِ
أَوَّلًا وَلَوْ مُوجِبًا مِنْ دِينِ

فِي مَعْنَى الْحَلِّ وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي حَقِّ عَقْدِ

النَّبَا اشْتَرَاهُ وَسَائِرُ أَحْكَامِهِ

ثُمَّ هُنَاكَ أَصْلُهَا مُخْتَلَا
مِنْ ثَلَاثٍ بَيْنَهُمَا تَخْلَا
مَعْنَاهَا لِلْسَّبْقِ أَنْ سَبَقَا
وَلَوْ يَكُنْ مُعْتَمَرًا أَيْ سَبَقَا
كُلُّهُمَا فِي الْبَيْنِ أَوْ تَقَرَّرَا
وَقَوْلُهُ مِثْلُ الْأَمِينِ اعْتَمَرَا
وَلَيْسَ شَرْطُ الْعَقْدِ الْوَفَا
خَالَفَنَا قَوْمٌ أَوْ لَوْ أَنْفَانِ

قوله كونه من كذا وكذا
مع ذلك المراد بالفتحة
وقت الحزن ان لا يمازج
المرتبين وان في مرادهم والفتحة
بفتح واو

قوله كونه من كذا وكذا
مع ذلك المراد بالفتحة
وقت الحزن ان لا يمازج
المرتبين وان في مرادهم والفتحة
بفتح واو

اجماعاً عن ثلثة منقول ثم لنا الاطلاق والاصل
تفصيل الاسكافي ان كلاً
وحينما يشترطه لزماً وهو مع الاطلاق ما بينهما
او احداً الجنبين تخيراً ومع تعيين وضع كان ذلك للشيخ

في انه يجوز جعل السابق السابق لهما

والحل ان سبق لا ينفك عن القومين

وجاز جعل السابق سبق وان يكن محلاً قد استبق
للأجنبي لا يصب في الشرط ولو مع الشرط فذا الشاهد
كذلك جعل او غير الخطين للآحق من ذنبك الاثني
كذلك كل طبق عن طبق فلم يفتل الآحق في السابق
لانه كان منافياً للضمن اذ ليس من امر الجهاد فيخص

سبحي بيا شرط المساواة في العشر

ان السابق عندنا قد افترق الى شرط بلغث اثني عشر
بدلاً وصيناً عينا اللدانا بعينه كمن يراع سانا
وناماً يعينان السابق ان شرطه لا اذا ما اطلقا

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

ففتح حاناً ولكن قبل
وثالثاً بعبارة المركب
وانه من حيل او تعبير
غير اليهودية غير كاف
ساوى احتمال سبق كل واحد
وظن سبق واحداً حصل
وخامساً ما ذكره قد سبقا
لو احداً وطناً ذا يجعل
تجانب في المركب السادس
وهكذا في سائر الاصناف
دفعه الارسل ذلك الثاني
والثامن السابق للركاب
والسابع المسافر محتمل
عائرها هيئوا القبال
والعقد مع اركانها العادي

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

شك شمول النص في الكل كنه وجهاً له ان يفتل ما اختلفا
وقد اتى في بعضها في الضرر والاحتياط في الجمع المستقر
في ان الشاى في الوقت هل يكون شرطاً ام لا
شرطاً تساوى الوقتين لخطا والاشهر الاظهر انه اتفق
ثم لنا الأصول والعموم رافعها خصماً موهوم
اذ جودة الفارس يتبدل والقر مسافة بدلاً وصفاً ان نفس

فيما به يحصل سبقه السابق على كل

في كاشف التقديم والمناط قولان بالترتيب والافراط
فبعضهم بالاذنين هبتدى وبعضهم بالغنى والكسب
والأوسط الأوسط الغنى وفي المقام العرف خير الطرق
بالاذنين المكتفى الاسكافي لاجل نزاجاة في الضمان
وهو يكون قاصر الدلالة فانظر الى انوارنا كفى له
وقيل بعض العونيه كفى والتك في الصدق والاصل

في اسماء الخيل العشرة مع الترتيب

الخيل في السابق كانت عشرة في العربية اسماء لها منتشرة

فلا ذل الموسوم بالمحلى
تاليه تالي ثم سم الرابع
والخامس المناع اذ في الشط
ومهل الاولاد والتصب
ثامنها المؤمل له الامل
والعاشرة السكتة هو الفصل
وسم ما تلاه بالمحلى
لاجل ان فاق البواق باربعاً
والسادس الخفي قوط الوط
والسابع العاطف يا جنى
تاسعها اللطم وما دخل
ردل ومن يعلى عليه الجبل

في بيان شرط الرماح في عشرة

الرعى ايضاً بشرط مستط وكلها استتبه قد انضبط
لا بد في الرشق من الغيب من عدد للرعى كالعشرين
وبعضهم تخصيص شرطه بما يكون الرعى بالمحاطة
يمتعه في الرعى بالمبادرة مقابلتها بيننا كالنادرة
وقر عليه عدد الاصابة كمنته من رشفاً مصابة
كذلك صنف الاسهم كالماني وخاسق وخاصل وفارغ
وخاسق وخارم والخاينة وقارع وكلها في الباب
وحلها فشر في الزناض منقاة الانوار للرماح

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

وَأَصْلُ الْإِشْرَاطِ دَوَانٍ وَالْإِحْتِاطُ كَانَهُ فِي التَّغْيِيرِ
وَأَشْرَطَ التَّغْيِيرُ لِلْمَافِ أَوْ قَدَرِ الْخِصَالِ بِالْإِحْصَاءِ
وَمِنْ شَرْطِ الرِّجَاءِ تَعَيُّنُ الْوَقْتِ فَهُوَ الْأَصْلُ الْأَصْلِيُّ فِي الْقَوْلِ
وَهَكَذَا مَوْعِدُهُ مِنَ الْهَدَفِ إِذَا بِالْجُحُودِ وَالْمُؤَخَّخَاتِ
لَا يَدَّيْنِ أَنْ يَتَيَّنَ الْعَوْنُ إِذْ عَزَّ مِنْ دُونِ تَعَيُّنِ عَمَلٍ

قوله أو قد رالفصل ما في
بيننا الفقه في هذا العهد
مصاب لهم بعد ما علم
أنه قوله

فإنه هل شرط تعيين المبادر

والخاطرة في الرجاء لا

وَفِي إِشْرَاطِ الرِّجَاءِ بِالْمُبَادَرِ أَوْ خَيْرِهَا الْخَاطِرَةُ الْمَشَاجِرَةُ
وَالْقَوْلُ بِالْإِشْرَاطِ عِنْدِي وَالْإِحْتِاطُ لِلْأَصُولِ قَامَ
فَالْعَقْدُ عَنْ شَرْطِهَا إِذَا خَلَا وَلَمْ يَكُنْ قَرِيبَهُ قَدْ بَطَلَا

فإنه لا يشترط تعيين التمسك ولا القوس

شخصاً وبشرط تعيينها

نوعاً ولو بالعلم

لَا يَجِبُ التَّعَيُّنُ لِلتَّمَسُّكِ وَالْقَوْسِ بِشَخْصٍ أَوْ نَوْعٍ إِلَى
إِنْ أَطْلَقَا نَوْعًا فَكُلُّ صَرَفٍ إِلَى الَّذِي يَتَعَلَّقُ نَوْعًا وَكُلُّ

لَوْ كَانَ أَمَّا الْإِضْطِرَّاءُ لَوْ تَوَعَّيْنُ فَهُوَ عَقْدٌ لَوْ طَلَّ
فِي أَتْلُوهُ وَالْمَضُولُ لِلْمُضْطَرِّدِ أَشَاءَ

الضال اطلع ضللك بكذا المخرج

لَوْ مِتَّ لِلْمُضْطَرِّدِ طَلَّ بِكُنَا فَضْلًا فِي الْأَشْيَاءِ فَذَاهَا فَقَدْ
فَلَمْ يَجْزِ مِنْ دُونِ خَلْفِ شَيْءٍ الْأَعْيُنُ لِفَاضِلَةِ الشَّرَائِعِ
وَأَنَّهُ الْمَظْهَرُ لِلْوَقْفِ لَوْلَا الْوَفَاقُ عَنْ مَعْنَى

كاتب الوصايا وفضل وصلة حسن

الفصل الأول في الوصية

كَلِمَاتُهَا وَالسَّنَةُ السَّنَةُ دَلَّ عَلَى شَرْعِيَّةِ الْوَصِيَّةِ
مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهَا أَجْمَاعًا مِنْ خِلَافِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
فِي فَضْلِهَا تَوَاتُرَ الْأَخْبَارِ وَكُلُّهَا ذَوَاتُ الْإِعْتِبَارِ
فِي بَعْضِهَا التَّارِكُ لِلْوَصِيَّةِ مِمَّا تَهَمَّتْ جَاهِلِيَّةُ
فِي الْآخِرِ الْمُوصِي كُنْ صَدَقَ حِينَ إِذَا كَانَ طَيَّامًا مَقَامًا
وَلَقَطَّةُ الْوَصِيَّةِ فِي الْأَصْلِ مَوْصُوعَةٌ فِي الْغَلْطِ لِلْوَصِي
وَحَدَّثَهَا عَنْ أَهْلِ الشَّرْعِ تَمْلِكُهُ الْعَبْدُ وَالْمَنْعُ

قوله أو قد رالفصل ما في
بيننا الفقه في هذا العهد
مصاب لهم بعد ما علم
أنه قوله

قوله أو قد رالفصل ما في
بيننا الفقه في هذا العهد
مصاب لهم بعد ما علم
أنه قوله

وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ الْإِشْرَاطَ بِالْوَقْفِ عَنْ بَعْضِ زَمَانِطِ
فإنه يكفي في إيجابها كل إظهار عليها مائة

بقوله أما إذا رت على الرضا ولو غلا

إِجَابُهَا لِقَطْعِ الْمَقْصُودِ أَوْ صِيَتْ نَصْرًا وَأَعْمَلُوا بِمِثْلِ
مِنْ بَعْدِ كُلِّ الْفَاعِلِ لَمْ يَنْهَ وَأَنَّهُ بَعْدَ الْوَقْفِ يَنْهَى
أَوْ لِقَوْلِهِ بَعْدَ مِثْ كَذَا كَذَا مَا ضَاهٍ كُلُّ حَبْدَا
فَقَوْلُهَا الرِّضَا بِمَا عَلَيْهِ دَلَّ إِجَابُهَا وَلَوْ بَعْدَ حَصَلِ
كَالْآخِرِ بَعْدَ الْمَوْتِ مَا دَوَّجَا أَوْ أَنْ تَصْرَفَا كَالْأَوْصِيَا

فإنه يكفي في إيجاب الوصية الأشارة والكتابة

لكن مع القرينة إجماع مع العدد

ومنه ما على الأقوى

إِجَابُهَا حَصَلَ بِالْإِيمَاءِ مُضْطَرَّ إجماعاً من الآراء
وَهَكَذَا حَصَلَ بِالْكِتَابَةِ مُضْطَرَّ إجماعاً من العَصَا
وَمِنْهَا حَصَلَ قَدْ وَرَدَتْ وَكُلُّ ذَا قَرِينَةٍ إِنْ وَجَدَتْ
مَأْنَهُ قَدْ صَدَّقَ الْوَصِيَّةَ حِكَايَةُ إِيقَافِهَا وَفِيهِ

أَوْ كَانَ تَطَا عَلَى النَّصْرِ بَعْدَ الْوَقْفِ كُلُّ ذَاكَ فَاعْتَرَفَ
رَدِيدًا لَا يَشْمَلُ الْوَصِيَّةَ لَيْسَتْ بِمِلْكٍ بِلَا الْوَلَايَةِ

فإن الوصية منقولة إلى الأبناء والقبول

وما يفرع على ذلك من الموضع والقبول

وَالشَّرْطُ فِي الْوَصِيَّةِ الْإِجَابُ بِطَبْقِ ذَلِكَ اتِّفَاقُ الْأَحْيَاءِ
وَهَكَذَا الْقَبُولُ فِي الْحَيَّةِ لَا خِلَافَ فِيهِ بَلْ وَفَاقَ قَوْلًا
وَفَرَقَهُ لَمْ تَكُ بِالْمَعْبُودَةِ مُخْتَلِفٌ فِيهَا كَأَهْلِ الْمَسْكَنَةِ
أَوْ جِهَتُهُ كَذَا كَالْقَبُولِ لَا تَكُ مَجْمَعٌ مِنَ الْأَوَاحِدِ
وَالْآخَرُونَ عَمَرُوا إِذَا اقْتَوَى وَالْأَصْلُ لِلْإِجْمَاعِ نَقْلَانَا
وَالْقَابِلُ الْحَاكِمُ أَوْ مَنْ يَطْرُقُ تَطْرُقَ فِي الْوَقْفِ فَانْطَوَانَا
لِحُضْمِ عَدَدِ الْقَبُولِ لِلْمَنْعِ بِمَا مَضَى وَمَا عَدَاهُ مَا مَجْمَعٌ
لَا يَجِبُ الْإِفْرَاقُ لِلْإِجَابِ عَلَى اتِّفَاقٍ قَاطِعٍ فِي الْبَيِّنِ
بَلْ يَمِيلُ لَمْ يَصِحَّ قَبْلَ الْمَوْتِ يَقْبَلُ وَذَا الْأَصْلُ قَوْلُهُ

فإن القبض ليس شرط صحة الوصية

صحة بدون القبض الصحيح للأصل والعموم والصحيح

قد مر في نسخة من نسخة
الكتاب في نسخة

وَأَخْتَلَفُوا فِي حَالِ الْإِخْتَارِ وَالْقَوْلُ بِالْإِصْنَاءِ وَدَوَائِهَا
وَهُوَ لَدَى ذَاكَ الْمَثَلِ لَا يَجِدُ وَفِي الْمَوْصُوعِ مَا بِهِ يَسْتَعِدُّ
وَشَرْطُ قَرِينَةٍ بِهِ يَحْتَفِ وَالْمَنْعُ طَلْقًا لِلشَّهِيدِينَ صَعَف

فإنه لا يجب العمل بما يوجب الخطأ

مع الجزء عن الصرينه
ما يوجب الخطأ لم يعمل ان كان عن قرينة بمعمل
وإن بعض منه كانت تعمل وزاته ذا الشهرة أمثل
وتخفف أحواله في النهاية مفصلة مطابقا لرواياته
وهي لها صاحبها مطروقة مخدوشة بأوجه معدودة

فإنه لا يصح التوجه في العضة

ولم يجر وصيته في المأثم كان يمين ظالم في المظلمة
متأد ما أيضا لا خلاف نقلا لجمع ذلك من حيث
وما ذكرناه الكتاب قرنه من خاف من موصي يقره
وبنه أنا المصنف يتبدل بل فراسا ذاك لا يتبدل
ونصته معبر في السند لكن به مضر جاله أجسد

فمر

قلبي إلى التبدل كان مائلا والاحتياط فيه خير مؤيلا

الفصل الثاني في شرط الموصي الواجب

لا بد من الموصي من الكمال في العقل إجماعا بلا إشكال
مباطل وصيته الجنون ان وقعت في حالة الجنون
وفي الشبهة وقع الخلاف ثالثها التفصيل في الإصناف
ففي وجوه التبرئة قبلت حكايته الإجماع من وصلت
في غيرها لا وجه للقبول مع كونه مخالفا لأصول
تعارض الحجر مع الوصية والشك في الثبوت بالثبوت
وهكذا لا بد أن يحتررا من ملك الرق عليه حجرا
وبغيره يمانع الإهليته راسا لعل المصلحة الوصية
فما سدد وصيته الرقاق والحكم في مورد الوفاق
ومع دافئان في المكانة دلا على المقصود بالناسبة
ان المكاتب بعدد ما قصص مطلقه موصي به مضي
وصيه بان الحكم في السلب وأنه موصي بعقد والقبول
هذا اذا كان رفيقا ملكا أيضا اذا اعتق ثم ملكا

قد مر في نسخة من نسخة
الكتاب في نسخة

قد مر في نسخة من نسخة
الكتاب في نسخة

وقبل قدا وصي على الزينة ففتح أو يفسد ذم الوصية
وجهمان بل قولان والثاني اذ فيه الاستصحاب في السند

في ختمه عشرين

بشرط أن يقعها موصعها

عشرين كفي للذكور أمضت وصاياهم على المشهود
أمندها الخ في السائر جمع مع الجيرة في الأواخر
والقول بالحق عند الظاهر وكما من الأخبار منه يؤشر
وسندا لا على ذلك والبيان وتقر من البعض وإيناد
وما من العموم للخصم يخص فانه مجتهد في اليمين
والاحتياط فيه نعم الملتزم مختلف في ذلك المقام متخفا
ثم على المختار منه يشترط طابق في العقل والمأخذ
بدونه يتطل ما قد مضى وكما من النص قد وصلنا
ثم هناك كان أقوال آخر موهونة والكلي شذوذ

قد مر في نسخة من نسخة
الكتاب في نسخة

فإنه لا يجب نفسا فيه ما لا يثبت

أو موصي له

وجارح النفس بمهلنا إذا أوصى بغيره بعدة ما نفكا
في الأظهر لا شهر بل يتفق الأمن النادر من قد سبق
وقد اتى بطريقه الصحيح وذلك في مرامهم صريح
وخالف الحل له الأصول كيف مع الصحيح لا ترد
والنص بالبعد صرحا مقيدا في غيره إلى الأصول استندا
وبعضهم أطلق ختمه والخطا مقابل الحل ذلك اقترطا
لوقدم الوصية ثم اجترح فكلا أو وصى به جاز وخم
بالإطلاق بل بإجماع حكم بالنص والأصول فيه تنك
ومثله وصيته نقدت على جنون منه ما اهدت

فإن للموصي الرجوع متى شاء وأما إذا

وجاز للموصي الرجوع أينما نقل الخ لا نقله فيه قسا
نصوصنا بالاحتياط راطفة أصولنا أيضا به مطابقة
رجوعه بالقول نازة محصل فتحها غير وما عليه دل
ونازة أخرى بفعل محصل فعلا على التخييل يذل يفعل
كبيعه موصى به وإن خلا عن قبضه أو رغبته وهو لا

قد مر في نسخة من نسخة
الكتاب في نسخة

وقد كان من هذا ما روي في بعض النسخ
التي هي في بعض النسخ
فقط وان كان في النسخ

وقد كان من هذا ما روي في بعض النسخ
التي هي في بعض النسخ
فقط وان كان في النسخ

وهكذا لو وقع الموصي
او غير الموصي او فعلا
كله الظاهر ثم قلنا
وصابط الاعمال ان تبت
وان شكت في فالحكم بالبعد
والرجع بالتصريف الفعلي
وميل ما يكثر بالاطلاق
كل مدارج الشدو ذرا

الفصل الثالث في الموصي والحكم

والشرط في الموصي له الوجوه
وان يكن بقائه فلا عقده
او حينه فلن له الوجود
وكل ذلك ان يلاخلاف
والحد بالتمثيل ليس شاملا
ان ليس معدوم للملك قابلا

في انه يصح الوصية للمالك كالحاكم

واوص الموارث كالاباعد
على اتفاق قومنا الاما

وكذا من اجماع نبال نقلا
نصوصنا بالبيع ايضا واراد
ولم يكن اسنادا هانقة
ونحل ثان بها يرا
وشحن الطوس بالكرامة
بها وما له وجاهته

في انه يصح الوصية للملك بشرط قوله خيا

والعلم باعتقاده حيواني

وجوز الوصية للملك
ببقائه جميع كثيره
وهذه عدة ما في الباب
عنت الاطلاق والامتناع
وقومنا ان شرطه ان لا يفسد
وهكذا العلم بالانقضاء
بالوضع دون سببه بل يصلا
لعلمه ايضا وجوه اخر

وقد كان من هذا ما روي في بعض النسخ
التي هي في بعض النسخ
فقط وان كان في النسخ

وان يمك من بعد ان خلت
ثم ان المولد حيا اخذ
فتم على المعدود في الو
لا فرق بين ان توالدا معا
او كان بالقيام داخل
وتست في البين ان تستبلا

في انه يصح الوصية ولو كان

اجنبيا

وجاز ان يوصي للذمي
في الاظهر الاشهر بان نقلا
وكم دونه ذلك الاحبا
وبعضهم يمنع عنها مطلقا
ما لها الا اصول من منع
وقيل فيها ايضا اقوال اخر

في انه لا يصح الوصية للملك لو كان حيا

ما صح في المستعمل الموصي
وصية للكاثر الحر في

حتى ان كان من الاقارب
كذاتة تنهى على الاطلاق
والنص في اليهود والنصارى
وان تكافى لنا التمسكا
فصحها ان يهبنا الشبهة
وما لهم الاعموما شخص
بما سمعت من عموم ما نص

في انه لا يصح الوصية للملك لو كان

عنه الموصي

والرقيان بملل الجعيل الوصلا
ولا يخص العن في الكل اطلاق
هذا على المشهور وهو النص
ان جاز في التمسك والكتابة
الفاصل المعتاد بالثاني
وربما يحكى عن ابن حنبل
منقول لاجماع لنا تمسكا

وقد كان من هذا ما روي في بعض النسخ
التي هي في بعض النسخ
فقط وان كان في النسخ

وما روى محمد بن قيس
وربنا اصرنا في الاضحا
للخصم ان سلطه الولي اتقى
ليفعلي الاقوال شيئا ما في
مع كون كل منهما قد نذا

فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره
فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره

وان المكاتب ان كان طوا فخصي شيئا

في مال الكاتبة فخر فيه بحسابه

الوصية بحزن المحو كذلك

وقد عصى مكاتب بلاضحا
فمن المال فان تبصنا
فخص ان يوصي للمحرر
منه على المشقة المتحرر
بالنصر والاجماع فلا بد
عالم غير ان صح المحرر

فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره
فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره

فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره
فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره

في تحق الوصية لمكاتب الوصية باقسام

وكيفية ايضا لوصيها اليه

في كل الاضحا في الوصية
وكل من الضر بذلك قد ورد
وتمثل الاجماع في اختلاف
عن ثلثة عن المحول فان

فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره
فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره

الكل

ان يكن الموصي به مساويا
فمقو وراثا الموصي ملك
ان يرث الموصي به فهو عتق
في عتقه التبعية في الاعيان
ان لم تكن ضعفا في الاجماع
فخص قلنا انخذ القمار
وذلك للنفيد بالحكمة
منقول الاجماع لنا والحق
ولو اجد للخصم وجهها يعنى
سواء الموصي به عتقا
خلافه يرمى الى الاسكانه
دليلنا الاطلاق في الاجماع
فيما لو اتقوا المديون عتقا عند

فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره
فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره

فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره
فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره

فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره
فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره

فيما لو اتقوا المديون عتقا عند

موتهم ولم يتركوا شيئا

لواحق المديون عتقا عند
موتهم فيه وموتهم خصه

وميل ان العتق من حظ الولد
مذ يذب بينهما الاسكان
ومثله مقالته رتبته
عن الصدوق في النصوص
رباضنا جاعلها للاول
وان عرنا لفرق والتميز
بوفق قانون لأمته اطرده
فالقول بالتحريم وان
بالثبوت عتق ولها الوصية
جناحها ما وجه مقتضى
ايضا انه كان من موقوف
فبفتح الكاشف الانوار

فان طلاق الوصية لعمما

يقضى التسوية بينهما

بقية لو وقع الايصاء
فقط الاثنى مثل حظ الذكر
بل ليس من خلاف او اشكال
فقبل ان الحال تصف العثم
كشخص قد اتى في الولد
رددها مثل انما في الذكر
وكل ذا لو لم يكن مقتولا
بعضا او الامتلى فاصلا

وبقية العتق بضعف الذين
في ثلث نصف منه وهو عتق
فخصه ادى الى الدين
ان لو يكن ضعفا له فقد بطل
وقبل بالاختصاص في العتقين
واعربا الحلي فهو اقربا
وكرمنا القرآن اى ادى
مع النصوص الخط للفتاد
واختلفا لاصحاب الوصية
والقول باليتواء عندنا
في بيان حكم الوصية لاولد

فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره
فان كان في الاضحا
اجتهاد في تفسيره

وتحيا الوصية لاولد
بطريقه تطاير النصوص
وعتقها ايضا بالاختلاف
فقبل ان المشاء الايصاء
بطبق ذلك اشتبه الاراء

الكل

**في انوار وصي لفتنه من قسم
المعروف بنسب مطلقا**

قراءة يؤصّلها من غيرت
وهو الذي يرمي بالاشتهار
وهو الذي يختاره من الحج
ثم لنا الحكم عرنا طرد
ولكن الخلاف من قننا
فقال الخراب الاميلام
عن شيخنا المنيذ ذي الحكمة
اتواهم بضاصيفاق
يحرم الاتهام قال الثالث
وخاص من عثم في الاقرباء
وكل ذي اشارة الاخير
الا الاخير من الاسكنه
ومنه ليس ما سوى القيل

فقد كان في الرابع في باب
الرابع الذي في جده
الذي هو في جده
في الرابع في جده
في جده

لا نرى

لا يترقى بيننا الا الى
ومنه صنعت للدبر ظاهر
وسايرا لافاظ كالجبان
ونحوه كالوقوف في البنان

في انوار مات الحق لقبه الموصي اوعيه

مقال القبول انقضا للموصي لدا في

الا الى وصي الموصي ما لم يجمع في

موصي له مما ته حيث وقع
قائله وارثه قد استحق
صحة بطريقه قد وردت
لو ارب الموصي لدا اسكا
اجتهد ميتا لنس فله
وما نصرافيه عثم ونسل
لاجل نحواه ونصين هما
وقد ذكرنا وجهه فيما سبق
ودا الرايين الاتقان فله

وذكر في الموصي ما لم يجمع في
وان في جده
في جده
في جده
في جده

الفصل الرابع في الاوصياء في كلام

او في شرائط الوصية

مهم فصل كانه في المقام
شرط الوصيان يكون كاملا
ان توصي في تصرفه القصة
وان يكن بالحق طينل يصم
وان يكون مسلما عن سلم
وكافر عن كافر مالا يصح
وفي شرائط العدالة والمعرفة
والثاني للملكي من قد سلف
ومعظم الاحتياط قالوا بلي
لا تركوا الى الذين خللوا
ونقل الاجماع عن ابي هو
لخصنا التسلط للناس
فما لم يجمع وجاء بالقياس
كم كان في الوكيل من يتكلم
الوصي

وذكر في الوصية ما لم يجمع في
في جده
في جده
في جده
في جده

وذكر في الوصية ما لم يجمع في
في جده
في جده
في جده
في جده

ثم تحليه الملك للوثر
انوار نافع الزايع فله
في انوار اقل اعطوا فلا كذا من

في انوار اقل اعطوا فلا كذا من

دون بيان مصرفه في

يصنع ما شاء

وان يقل اعطوا كذا فلانا
يدفع اليه فيه يصطع
وذلك ايضا مقتضى الوصية
وان يعين مصرفه تقينا
مع الوفاق كان ذلك بيننا

في انوار الوصية للمخالفين

ما كان اذ عظمه وانما في الكد

ويستدب الوصية للرجيم
في الاول الخالف العوام
في الثاني اجماع من الاسلام
ورجما اذ تناصنا
مع اعتبار غاية الرجحان

الحد

فَإِنْ مَا يُوصَى بِهِ لِلْغَيْرِ لَا
تَرَدُّ دُنَى كَوْنِهِ تَعَبُّدًا
أَوْ أَنَّهُ لَا حِيلَ أَنْ يَعْقِدَا
أَقْدَامُهُ فِي مَصْرُفِ الْوَصَايَا
ثَانِيهَا بِالْأَصْلِ كَانَ وَطِئًا
وَلَكِنْ الْأَوَّلُ كَانَ رَاطِبًا
فَإِنْ مَا يُوصَى بِهِ لِلْغَيْرِ لَا
وَأَلْتَمَّ الْفَاسِقُ لَوْ كَانَ عَدْلٌ
مَا بَدِيَتْهُ وَبَيْنَ رِيَّةِ الْأَحَدِ
بَلْ ظَاهِرُهُ خَفَاءُ أَوْ صِيَا
وَمَا يَرَى أَحَدٌ بِالْإِطْلَاقِ
فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ عَدْلٌ فَتَقْتَضِيهِ صَلَاحُ
إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ عَدْلٌ فَتَقْتَضِيهِ صَلَاحُ
إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ عَدْلٌ فَتَقْتَضِيهِ صَلَاحُ
إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ عَدْلٌ فَتَقْتَضِيهِ صَلَاحُ

قوله مقتضاها أو ما لا يحجبها
والجواب نعم بل لا يحجبها

قوله مقتضاها أو ما لا يحجبها
والجواب نعم بل لا يحجبها

دخ

وَلَكِنْ الْأَوَّلُ مِمَّا اسْتَشْكَلَا
وَعَزَّزْهُ بِمَحْضِ فِقْهِ حَصَلِ
وَالْأَوَّلُ الْخُتَارُ لِلْعَلِيلِ
وَإِنْ يَعْدَانِ عَادِي الْعَدْلِ
وَهُوَ الَّذِي يَخْتَارُهُ ذَا الْحُجْنِ
وَعَيْلٌ بِالْعَوْدِ وَذَلِكَ الْمُهْتَمُّ

فَأَمَّا بِشَرَطُهُ فِي الْقَوْصَةِ الْحَقِيرَةِ

حَرِيَّةُ الْوَصِيِّ بِمَا يَشَرِّطُ
لِخِصَانِهَا عَلَيْهِ وَمُطْلَقًا
وَأَلَّهُ لِقَبْلِهِ قَدْ تَحَبَّرَا
لَا مَأْسَ بِالْوَصِيِّ هُنَا إِنْ تَبَدَّلَ
ذَاتُ نَايَافَتِهِ أَوْ تَقْتَضِيهِ
هَذَا إِذَا لَمْ يَدْنِ الْيُوتَى فَإِنْ
تَقَى الْخِلَافُ فِي الرِّايِصِ فَيُنَا
وَلَيْسَ الْيُوتَى أَلَوْجُوعٌ إِنْ سَخَّ
وَفِي مَحَلِّ الْمَنْعِ حُلْفٌ ظَهَرَ

قوله بالفضل العادل والوفاة
الفضل

قوله بالفضل العادل والوفاة
الفضل

قوله بالفضل العادل والوفاة
الفضل

إِلَّا الَّذِي يَقْتَضِيهِ التَّبَدُّلُ
أَمَّا مَعَ الْبُلُوغِ لِلصَّغِيرِ
تَضَرُّتُ الْكَامِلُ بِضَائِنِ مَنَعَ
وَالطِّفْلِ لَا يُضَرُّ بِالْوَصَايَةِ
فَهُوَ يَدُونُ النِّعَمِ لَنْ يُوْعَا
حَوَازُهُ بِالنِّعَمِ لِلرَّوَايَةِ
لَمْ يَكُنْ النِّعَمُ كَالْإِسْتِقْلَالِ
فَقَضَى الْأَصْلُ أَنْفَرًا الْكَامِلِ
وَالطِّفْلِ فِي حَالِ الضَّبَابِ الْكَامِلِ
فَقَضَى الْأَصْلُ أَنْفَرًا الْكَامِلِ
وَالطِّفْلِ فِي حَالِ الضَّبَابِ الْكَامِلِ
وَالْمَوْتُ مِنْ عَدْلِ الْبُلُوغِ الْوَقْعِ
وَالْأَصْلُ مُعَاوَنٌ فِي حَالِهِ دَخَلَ

فَأَمَّا لَا يَضَعُ الْقَوْصَةَ إِلَى الْكَامِلِ

مَنْ الْمُسْلِمُ وَتَضَعُ مِنْ شَيْءٍ

أَوْ خَصَّ الْيَقِينَ وَتَعَبَّرَ فَضَّلَا
وَدَجَّ الْقَصِيلُ فِي الرِّايِصِ
وَالْمَنْعُ فِي ظَاهِرِهِ أَيْضًا شَكْلٌ
وَرَفَعَهُ أَيْضًا بَارِزٌ مِنْ لِبَاسِهِ
فَإِنْ تَضَعُ الْقَوْصَةَ إِلَى الصَّبِيِّ فَضَّلَا
كَامِلًا مُتَّفَكِّرًا فِي الْمَرْعِ شَرْطُ تَضَعُ
حِينَ سَبَاةٍ وَالْأَبْطَلُ لَوْ مَنَعَ نَصًّا
كَأَنَّهُ مَا يَفْتَرِجُ مِنَ الْوَاقِعِ

قوله لا يضع القوصة إلى الكامل
أو المالك أو المالك أو المالك

قوله لا يضع القوصة إلى الكامل
أو المالك أو المالك أو المالك

وَحَادَا الْأَيْصَاءُ إِلَى الْيَقِينِ
بِإِخْلَافٍ وَتَضَعُ مِنْ حَبِيرٍ
تَضَرُّتُ الْكَامِلُ فِيهَا أَبْلًا
صَرُودُهُ أَوَّلًا وَلَمَّْا كَلَّا
نَظَرُهُ رَيْدٌ وَيَجِبُ وَمَقْتِ
وَلَيْسَ لِلْكَامِلِ أَنْ يَدَاخِلَا
وَمَا لَمْ يَعْدِ الْبُلُوغُ نَقَضًا

قوله لا يضع القوصة إلى الكامل
أو المالك أو المالك أو المالك

ما كان في رويحي اليه المسلم
وكا في رويحي اليه الكافر
في شرط العدل خلافه
بذلك في دينه حياته
خلافه لو بيننا الشهيد
وكل ذلك في غير ما قلنا

في حق الوصية المرة اذا جمعت

فيها الشرايط

وجاز الايصاء الى النساء
اجماعا بطريقه فباعتقده
رواية بغيره ورويته
او رويته عن شرط ياتيه

في الايصاء الى المتقدمين

او بشرط الاجتماع

ان احدا وصي الى الاثنين
فصاعدا خارجا بل في اثنين

انما هو في الوصية
فيما لا يشترط
فيما يشترط
فيما لا يشترط

اجماعا فتوى وصا قلنا
اطلاقا او بشرط ان يجتمعا
قاما للايضاد والاجتماع
عقبنا الاخذ للرايين
والاول الخلاف فيه قلنا
موافقا لمعظم الاحباب

وقد علمنا ان في الوصية
كما ان الوصية لا يشترط
منه

في شاع الوصيين

الشركيين الاصليين

بينها الشاع حيث فرضا
حتى لا يذم لا بد منه مطلقا
والمرجع الحاكم حتى جبر
بغيره كان بدلا ما اقتدر

وقد علمنا ان في الوصية
كما ان الوصية لا يشترط
منه

ان يتعد رتبة الابدال
وكل ذلك في غير ما قلنا
حيث شرط في الوصية العكس
بدونه بل ما مضى مفسدا

في ان الوصيين الاصليين لو اتفقا

القيمة لم يجز حكمهما عن

القيام بتمام العمل

لا يجمع التماس الاقتصار
لانه التبدل للوصية
ان طرأ العجز عن الاقدام
من مرضي ونحوه فخصما
ومن اياه صفة العجز
في الاطراف الاظهر للذين
نصف الاشياء لا التامة
كوت او فوق او جوف
يبدل عن الذي قد اعجز

وقد علمنا ان في الوصية
كما ان الوصية لا يشترط
منه

موافقا للمفاضل الخبير
واقعة جمع من الاعلام
وتلك قالوا شرها استعمل
مبدلوا ما كان ايضا مفتحي

في احكام الوصيين بالشرط

لها الانفراد

وان يكن تعدد في الاوصياء
فكل واحد بلا استتلال
وانما الاشكال في اجتماع
والاحوط الايضاد بانفراد

وقد علمنا ان في الوصية
كما ان الوصية لا يشترط
منه

في ان يجوز للوصيين المنفردين

مراجعة الاقسام

مَنْ خَصَّ الوَصِيَّةَ إِنْ كَانَ جَمَعَ
وَلَوْ مَعَ الوَفِيَّةِ فِي حَقِّ الوَصِيَّةِ
جَوَازُهُ إِنْ لَمْ يَتَّخِذْ
لَا يَكُونُ الْقِسْمَةُ فِي هَذَا الْحَلِّ
وَأَنْ يَكُونَ فِي يَدَيْهِ قَدْ جَعَلَ
سَهْمًا لَمْ يَتَّخِذْ مَا أَصْلًا

قوله ان لم يتخذ
يكون في كل من
في سهمه ان لم يتخذ
في سهمه ان لم يتخذ
الا ان لم يتخذ

**في بيان تفصيل حكم الوصية
فصل في الوصية اليه**

وَأَنْ تَشْتَقَّ الوَصِيَّةُ كَمَا كَانَ بِهِ وَمِنْهَا
وَالْوَصِيَّةُ لِرَبِّ الوَصِيَّةِ
وَهَكَذَا مَعَ فَرْضِ الْإِحْضَارِ
فِي كُلِّ أَحَدٍ لَا حَلْفَ إِلَّا مَحْكَمًا
فِي صُورَةِ الصَّحْفِ عَلَى التَّوَلَّى
وَكَمْ رَوَى الصَّحْفُ لَكُمْ مَا وَفَى
وَكُلُّهُ إِنْ بَلَغَ الرِّدَائِي
وَأَنْ يَكُنْ مِنْ بَيْنِهِ لَمْ يَتَّخِذْ
فَاشْتَرَى الْقَوْلَيْنِ وَالْقَوْلِ

قوله في بيان تفصيل
قوله في بيان تفصيل
قوله في بيان تفصيل
قوله في بيان تفصيل

وَمَنْ لَمْ يَخْصُ بِلَوْحٍ نَالِجٍ
ثَانِيهَا الْأَحْوَطُ وَالْأَسْلُ
لَوْ مَاتَ فِي الْحِجْرِ فَضَائِلُ

**في انه يستدل بالحكم مع ظهورها
حياته الوصية او فقته وجها**

حَيَاتُهُ الوَصِيَّةُ حَيْثُ ظَهَرَ
كَذَاكَ مَقْرُوحٌ حَيْثُ ظَهَرَ
سَوَاءٌ الْوَحْدَةُ وَالْعَدَدُ
فَالْحَاكِمُ يُضَمُّهُ أَوْ يَفْرُدُ

قوله ان لم يتخذ
قوله ان لم يتخذ
قوله ان لم يتخذ
قوله ان لم يتخذ

**في ان الوصية بين لا يضمن
الامع تقديرا وتقريرا**

وَصِيَّتُهُ كَانَ لَهُ أَمِينًا
الْأَمْعُ التَّحْرِيطُ وَالْعَدَى
تَقْرِيطُ الْأَوَّلِ اسْتِقْصَانًا
وَمَا عَلَى الثَّانِي تَطْلُقًا تَبَدُّلًا
تَفْوُضُ عَلَى التَّحْرِيطِ جَمْعًا تَبَدُّلًا

**في انه يجوز الوصية للمخدان يستحق
رهنه على الوصية بما في يده**

من مال الموصي لو من رهنه

وَبِأَخَذِ الوَصِيَّةِ إِنْ تَحَدَّدَ
مِنْ مَالِهِ وَإِنْ يَكُنْ ذَائِبَةً
أَطْلَقَتْهُ جَمْعٌ وَلَوْ عَدِيدًا
وَمَنْعَهُ أَطْلَقَ فِي الرِّهَانِ
مُقْصَلٌ ثَانٍ وَقَوْلٌ رَابِعٌ
وَمَنْعُهُ الْخَطِيئَةُ مَنْ قَدْ سَلَفَ
مَعَ قُدْرَةِ الْإِتْبَاتِ قَالُوا بِالْعَدِّ
ذَا الْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ كَانَ أَحْوَطَ
أَذْعَمَ قَضِيَّةِ التَّوَالِيهِ
فِي الذِّبْرِ الْغَيْرِ الوَصِيَّةُ حَلًّا
نَقْلُ الْوَفَاقِ فِي الرِّهَانِ

قوله على الموصي
قوله على الموصي
قوله على الموصي
قوله على الموصي

**في انه يجوز الوصية بغير مال الموصي
على نفسه قبل المثل مضاعفًا اذا لم
عنه للزيادة بالامع حقوق الغبطة**

قوله ان لم يتخذ
قوله ان لم يتخذ
قوله ان لم يتخذ
قوله ان لم يتخذ

وَجَازَ لِلْوَصِيَّةِ أَنْ يَقُومَ
هَذَا هُوَ الْمَنْصَرُ الْمَشْهُورُ
وَجَازَ الْحَلْفَ كَالْحَلْفِ
تَعَايُرًا بِالْإِعْتِبَارِ قَدْ كُنْ
وَالْمَنْعُ فِي الْوَكِيلِ إِنْ مَجَّلْنَا
وَكُلُّ دَامِعٍ غَبْطَةٍ فِي الْبَيْعِ
لِنَفْسِهِ كَبُرَ طَمَاحُهُ

قوله ان لم يتخذ
قوله ان لم يتخذ
قوله ان لم يتخذ
قوله ان لم يتخذ

**في انه يجوز الوصية بغير مال الموصي
لنفسه كبر طمحه**

وَجَوَازُ لِلْوَصِيَّةِ إِنْ
بَلَّ مِثْلَ ذَلِكَ بِمَا يَشْتَرُ
وَالْمَنْعُ لِلْحَلْفِ شَدُّ وَاجْتِهَادُ
تَحْمِلُ الْمَشْهُورِ وَالْقَوِيَّةِ
جَاءَتْ بِهِ تَصَوُّصًا لِعَبْرَةٍ
وَشَرْطُ بَعْضِ رَهْنِهِ عَلَيْهِ
وَشَرْطُ الْأَشْهُدَاءِ مِنَ الرِّهَانِ

قوله ان لم يتخذ
قوله ان لم يتخذ
قوله ان لم يتخذ
قوله ان لم يتخذ

وله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

وقدر الملائكة ان قدرا اداة من ناله ان عنقوا اما اشراط العيلة في الفتن كما مضى فهو شد يد النقص لله دد زينة حيث منع عن شرطها وكم له منه تبع ونفى الاضرار به يكفيه فذاك شرط الوفاق فيه

في ان يختص ولاية الوصي فيما عين له

الموصي من الصفات والاولاد

ما حاد والوصي عاقد موصيه بل يحكم فيها امره وخص الميعين الوصاية سواء النعم في المقات فليلا او كثيرا المشال وهكذا لو خص المقات بشيء او بوقت او بمجال وكل ذلك لا خلاف اجد

وله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

وله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

في ان لا يوقل انت وصي ولا تطلق

فلغو با طاع

انت وصي ان يقاتلها في الظاهر البطلان مما اتفقا

نحو

وما ذكرنا من وفاء يظهر عن من قوما يستظهر اذ ذاك في الابهام قد وثقا ومثل بار تغاير الاجمال ونعم ما قال مع الصفة ودونها لا تحية صديقه

فان لا يوقل انت وصي ولا تطلق

يصح لا و على الاول فعل له حفظ

امواله فقط او له الصفة ايضا

وان على اولاده او وصي الى خاطر الحكم فيها اشكلا فاجبة ثلثة محتملة ثم على الصفة هل تصرفا في مالهم بعبطة او اتقى جواره بل يحفظه عليه ربا صنا توثق لديه لكن الى الاول فلي رضي

وله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

في ان يجوز للوصي اخذ الجرة

المثل بقنا صليبه

ولو وصي جرة الامثال ياخذها ان شاء بالاعمال

ان عين الوصي بالانقياد وان يرد عنها فان تلت في ان يكن الوارث امضا لحد ان لم يعين جرة فحينما وان تورما بغيره السخى وهل يكون جرة المثل فدا وقد يقال قدرا لكفاية وهما تعاضدا الاذلة من اجل ذاب الاحتياط فلو وكل ذامع حاجة الوصي فلتنع عن شهودهم بوابه وكرة الطوس والاسكاف لحوهم العفة ومقاصد لمقتضى الفهم والاستنباط وقيل هناك عبة بالكثر

يلوح من بعض على الاطلاق فهو كذا ان لم يبق توقفا والزائد من دون الاضطرار تبرع الوصي عنها حرما وهو على الاجمال بما يتفق عن ثلثة من قوما قد نقدا كما عن الحل واليهاية محيرا واخيرا الاجلة اقل الامر به انا لو اختلف الاحكام في العنى كايته الامر بالاستعفاف وهكذا علامته الاختلاف طيرة الامر وذو الخلف مع كونه خلاف الاحتياط في المال ولا وعليه الشهرة

وله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

وله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

لاجل الاطلاق ولكن قد ورد نص على ان القليل لم يرد ثم مثل العيال في الكفاية والاحوط العف في القليل والامسباط وحقوق الناس اعادنا الله من الخناس

في ان لا يصح الاضمار من الوصايا

مع الاذن من الوصي الاول

وان وصي موصيا بالاصحاب وصية يعطى لا يعصى كذلك ان يمنع عن الاضمار حكما في صورتين ينع كلفا هل في مورد الوفاق بالمشهر الحقيقة بالظن والخلف للقاضي للنهاية ومقتضى الاصول كان الاذلة محتمل غيرا للدخار او فمع ذال يثبت السراد فكيف خص الاصل مثل ذاك لا سيما مع شهرة هناك

فان لا يصح لها كما لو كان تركه من العدة لم ينفذ

وله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

نحو

[illegible]

لَا يُدْفِقُ الْمُوصِي بِهِ إِنْ قَبِلَ
مِنْ سُلَيْمٍ أَوْ حَيٍّ أَوْ إِبْرَاهِيمَ
وَأَلَّةِ اللَّهِ وَلَهَا الظُّبُرُ
بِإِخْلَافٍ فِي الرِّبَاضِ أَظْهَرُ
وَجَازَا الْأَبْيَادَ بِالْكَلْبِ الْأَنْفَرِ
فِي الْأَوَّلِ الْإِجْمَاعُ أَيْضًا وَصَلَا
مِلْكِيَّةَ الْخَسَنِ ثَلَاثَ الْحَرَا
مَآخُذَةٍ لَعَنَ مُحَمَّدٌ
وَأَكَلَبَ الْهَرَاثَةَ الْخَمْرُ
بَلْ تَدْحَى الْإِجْمَاعُ فَيَلْتَكِدُ
بَلْ كَلَّمَ سَبَاحٌ مِنْهُ النِّفْعَةُ
بِعِلَّةٍ تَقْمُ كُلَّ عَدَلَا

وَجَوَّزَ الْأَيْصَابَ بِالْإِشْرَافِ
وَأَنْ يَكُنْ بَدُونًا ذِي الْوَلَدِ
لَا تَدَاغِنِ ثَلَاثَةٌ فَهُوَ مُسَدَّدٌ
بَلْ وَاقِعٌ بِهِ وَفَاقُ الْعُلَمَاءِ
يُطَبِّقُهُ تَوَاتُرَ الصَّحَاحِ
الْمَالُ كُلُّهُ لَامَعَ الْإِحَارَهُ
لِلرَّضَوِيِّ ثُمَّ أَحْبَابُ أَحَرَّ

وَلَوْ أَجَاوَزَ الْوَارِثُ مِنْ قَبْلِهَا
يُحَدِّثُ مَوْتَ الْمَوْصِيِّ فَهَوَازِ
رُجُوعُهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ لَيَسْتَعِ
قَالَ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَلْزِمِ
صِحَّتَانِ كَأَنَّهُ كُلُّ مَعْنَى
حُجَّتِهِمْ مُجَرَّدُ اعْتِبَارِ
يَحْدُثُ مَوْتَ الْمَوْصِيِّ فَهَوَازِ
فِي أَشْهُرِ الْقَوَلِينَ وَهُوَ الْمَسْبُوعُ
اخْتَارَهُ الْحَلِيُّ كَذَا وَالَّذِي
غَيْرَهَا تَحْوِيهَا أَسْمَعْنَا
مِثْلَ مَا سَمِعْتُ وَنَسَارِ

أَهْلِيَّةُ تَصَرُّفِ الْأَمْوَالِ
كَمَا مِنَ الْمَجْنُونِ وَالسَّيِّفِ
فَالْمُتْلِسُ الْقَصِيلُ بَيْنَ الْأَصْغَارِ
وَبَيِّنٌ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَمَاتِ
شَاهِدُهُ لَا يَكُنْ بِالْمُعِيدِ
شَرْطُ الْمَجْنُونِ لَا مِنَ الْأَطْفَالِ
فَدَاكِ مِنْهُمْ لَا اعْتِبَارِيهِ
حَالُ الْحَيَوَةِ هُوَ مَوْنُهُ مَدَى
تَرَدُّدُ فِي الْغَى وَالْإِثَابِ
مُؤَافِقَةُ الرِّبَاسِ الشَّهِيدِ

عَنْ ثَلَاثَةِ اِنْ زَادَ مِنْهُمَا
فَاِنْ اَجَا زَادَ اِلَّا اَصْلَهُ
وَاِنْ يَبْعَثُ فَيُؤَيِّدُ
بِكُلِّ ذِي اِجْمَاعٍ قَدْ قَبِلَ
لَا يَفْرُقُ فِي الصَّحِيحِ وَالرَّصَنِ

[illegible][illegible]

فان الموصى به يملك عبد المولى قبله

ويملك الموصى به من بعده ما تالذي يوصى به فافعل
بل قد حكينا لنفس الخلاف عن زينب والشيخ والراف
خلافتهم في انه قبل حصول
الى القول او بالامر يحصل او موقته راسا بغيره
وثالث الاقوال للراف ما لا يدركه الراف
والخلاف ثمرات وامية انوارنا للبطون فيها كافية

فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله

فان يخرج الوصية بالمصاهرة

بمال فله الاضام

وصح ان يوصى بالمصاهرة بالمال للصغير من كان له
بان يكون يجزها بغيرها ذاتا لكان كل العلم
بل قبله استحق اللوق ضمان منه بطريق لا يوق
قاعة ليس هناك شيئا كمن ثور وطكن لكن شيئا
سواء الثلث وقد للمال والاجرة مع اجرة الاشغال
اولا كغير ذلك الفصين وان يرد في غير الاوطان

فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله

والفرد

والخلف للعلل والفتاوى قولين بالتفصيل ومصاد

في انه لو وصى بواجب غيره اخبر

المال من الاصل والدين من الثلث

الا ان اصح بكون المال في الثلث

وواجب مع غيره ان اجمع فيما به يوصى بالتفصيل في
للو اوجب المال اصل التركة ثم من الثلث البواقي مدركه
عن ثلثه بغير الخلاف شاعا وقد حكى في الغيرة الاجماع
فان دل الحكمين ثم اتيه كتابا والسنة المعقده
للسبقه الذي على الميراث لا يقع الايصاء في الاثبات
ثم من الصحيح والموثق كل ما لا يستلزم راسا اليق
والحكم بالمالي كالايت محض كمثل الدين الزكوة
وهكذا الوفا بغير المال كضارة توصي بها التوال
كذلك ما كان مشوبا بالبدن كجه ان ضامرا اقرب
وقيه بتقليل نعم الباقية منزلة الدين لكل تبيه
وبعضهم اخطا في الكفاية بالبح والزكوة كالكفاية

فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله

فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله

فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله

للبيد في الثلث كالصلوة وذلك في الضيق ايضا
عن ثلثه بغير الخلاف وصلا لكن من النافع ذاتا لكان
وان من الاصل له التنازع يرد في الاصل الى الاجماع

فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله

فان لو وصى بواجب غيره في الثلث بالاول

ان يجمع الثلث بين ما وجب باقي صفيه وبين ما تالذي
مقدم الواجب من مطلقا من بعده الى البواقي يمتنع
وان يكن واجبه مؤخرا في نطقه اذ كان كاذبا
بلا خلاف فيه بالحكاية الا الذي حكى عن الكفاية
فالتبني سبقه فلا يتكلم الذي شذخله بل قد جلد
قضيه القليل في نصيح فالحكم بالتقديم مما يتضح

فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله

فان لو وصى بشا طوعا فكان

منها اي مدتها ادا في الاول لاول

حي استوفى الثلث بطل ما زاد

ان يوصى بالمعدود مما تالذي قرتين ما بينهما ان رتبنا
مستند بالاول فلا ولي ما يفضل عن ملكه فليجمل

ان

ان لم يجر منه بلا خلاف في الثاني والاول في الصلوة
اقواله ثلثة ومطلقا قال به المشهور وهو المنطق
رواية به ولو على لة في السنة كان ابو حنيفة
لكيفما جبر بالذي سبق هو ان محبوب عليه فحق
وهكذا بشيرة عظيمة وعلة فيها في العينة
وقيل عتقا ان حوى ابتدا وان اخيرا فعتقا لالا
هذا الذي حكى عن الاسكا وهو عن المبوط ايضا
وطا يدين بمستقيضه لكنهما دالا لمرتبته
وقيل مع شاعا الزمان بقدم الاجمير البيان
ان قصر الثلث لم يصحفا فيال ما سمعت مشاا
لا فرق بين المعدود وعطفا بواو او بين ما طوعا بيا
وقطعه كذا بان نيتا ففكرة ثم ياخرى كذا

فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله

فان لو ان جمع بين المعدود والمرتبة

اخرجت من الثلث ومرتبة النصيب

ان يوصى بالمعدود وهو من ثلثه اخرج ثم ورتبا

فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله
فان كان الموصى به يملك عبد المولى قبله

هذا هو الأصل في الأصول
والأصل في الأصول هو الأصل
والأصل في الأصول هو الأصل

ان نقص الثلث عن الجوع خلا فله ترك ما لم يوج
مثاله الجوع وكذا ظم وقسم الف من الدارم
فانه لو اوصى بغير ما ليكم دخل

المشرك والمفرد

يعتق مملوك كبير لو اوصى بغير ما اشترك فيه وما فيه يفرق
وفي الرضا لا خلاف فيه وظاهر الحديث ايضا يجهل
واذا اختلف في الترتيب في صورة الشريك للزوجة
والمساخر ون قالوا بالعد وكذا الجمل من اهل القدم
واخبره من بعد بذلك كانه في النص للثبات

المطلب الثاني في الوصايا باليهن

فانه لو اوصى بغيره من ماله

ايضا خبر المالك ما يختلف فاشهر القضا الى السبع النصف
وكذا من النص قد ثبتا ونقل الاجماع به ايضا الى
وبعضهم بالغير في نقل وزاد الاخبار بهما سبق
والاصل ايضا مع لينا بغير المشهور فطر الاعشاء

لر

كل من الاصل ولكن في الخبر سبع من الثلث صنفان
ثم اذا اوصى بغيره المالك فاشهر الاخبار والاقوال
وقيل سدس بمقادير التكو بل قد روي العوام فيه اليك
ما كافنا اخبارنا المعبره مع كون الاصل مستحقا
وشد نص العشر لكن نبينا قال به قول ولم يبد لنا
وكلمها كان من اصل المالك كغيرها من سائر الامثال

فيما لو اوصى بغيره من ماله فهو السدس

والسدس المشع بالاتفاق نص به جمع من الحناق
بخصوصنا ايضا فاما وتلفه ولم ترد آية مختلفة
وكل ذالو لم يكن فترينه وان بدت فما لم تبس

فانه لو اوصى بغيره من ماله

وهو الاكثر من الثلث في الوصايا

لو وصى الوصي بغيره من ماله في جملته يوصيها بغيره
في اوجها البر وقد مشهور ونصه معتبر منصور
والخلف للجل كالتوصي فلو ارث المرجع للمشي

ما في النسخة الوصية مالا

سفيه يوصيها وقد حصل فيها طعام ذال الطعام قد دخل
في سهم القولين وهو المنصر دليلنا نحو حديث الخبر
لا يتبين ان لم يكن صريحا او اونا انظر فلتت صريحا
وخالف الرضا عن مثل الخلف ومثل الاصحاح ان لم الخلف
متساويا اصل مع ضعف الخبر جوابه ولو بالاستبعاد
لكن عليك في دار المحتل لا كل مطروف وشي قد حل
مثل حبوب او دقون في الجب يوصيها او في رفاق كان رب
وذلك عند امانا فمروا في سائر الظروف هم قد طو

فخرية الوصية ما يخرج الولد

عن الارث وطلانها وكذا سائر الولد

لم يخرج الا بصاء ما يخرج الولد عن ارثه بل ذاك الا بصاء
واناب بمثل ذاك قد وصي اذ ذاك الا بصاء بما فيه
لحق عن الجور بوضوح طلقه في بعض ما سئل بالشرية
والنهي ان يقيد به المعاملة فهو الا نغفور المترلة

اجتمعت فيها نص معتبر مع كونه باوحيه قد انصرت

فانه اذا اوصى بغيره من ماله

وعليه عليه دخل الجميع في الوصية

وكذا صندوق ماله

يدخل المالا ايضا الامع القدر

وصية بالتيق فيها يدخل جفن وصليته بها يكلل
ذا الحكم فيما ثبتا قد اشهر ونصه ضعف له لكن جبر
ما وجه والاتقان قد فعل من بعضهم وهو دليل
واقته العرب ولو بالقتل ان قيل حصته بالاصل
ذا الحكم للصندوق ايضا مثل وفيه مال ماله ايضا دخل
اذ فيه ذاك الخبر المحجب وهكذا الاجماع من يوشر
كل كنه لا يتبين ان اقرن عرقم العرب الذي فيها سبق
لا قرب في الصندوق في مثل وعينه والشارط فيه عقل
وكل ما من الحكين مع اعدام امرية فلتتبع

فانه اذا بغيره وفيها مال دخل بطل

ما في النسخة

هذا هو الأصل في الأصول
والأصل في الأصول هو الأصل
والأصل في الأصول هو الأصل

هذا هو الأصل في الأصول
والأصل في الأصول هو الأصل
والأصل في الأصول هو الأصل

قوله فانه ليس فيه اشارة
الى الصريح نعم الزلة
منه

ثم الصحيح حجة عليه
ان يبين دلالته فانته
وخالف الخلف وفتحته
في ثلثه في الثلثين طحة
وما ترى منه سوى لميل
في ذلك المقام لم يكن مجاز
فصح في الكفاية في الجبر
اطرحه الاصحاب الامن ند
وسائر الواو في حكم الولد
اجزائهم عن ارثه فتقدم

المطلب الثالث في الاحكام المتعلقة

بالموصى به وفيه مسائل فالاولى

وتعقب الوصية بمصلحة

وصية بمصلحة تعقبت
اخيرة الوصيتين وجبت
كعين دار وصية لعمرو
ثم ليك ما هو لي بكر
لا انه الصريح في الرجوع
خلافة لم تترك بالسموع
لو كان بينهما العتدية
فالكل في القول باليونة
ان يكن الثلث بكل وايقا
ودونه بالبدية كان باديا
ثم بما تعيد وما بعد العمل
حتى انقضى الثلث فما بقي عطل

فان الوصية بالمال تثبت

الاشارة

بشهادة عدلين من اهل الذمة

في حال الضرورة

وفي اضطرار تثبت الوصية
شهادة بینه ذمته
عدلين من رجال الذمة
خلافا من احد لم يزعم
ونسى الكاتب منه اياها
مشايخ الحديث احبا واروا
ونسى اشراط الشفر قول الله
ونقيه ما بيننا قد اتهم
بل يتل اجماع وذا هو الاصح
نصان كل بینه والاسناد
في الآية وان يكن مع الشفر
تبره بالغاليل كان المقدر
حلفها بعد صلوة العصر
يعين ما في الآية ذو نصي
موافقا للمناويل والزين
والاحتياط دافع للشين
ونسى اعتبار الوصف بالماله
خلف وفي الضوضي كقول

في ثبوت الوصية بأربع بناء

والربع بالواحدة وهكذا

من جملة الميثاق للايصاء
شهادة من اربع بناء
وثبت الربع ما بنى واحدة
بالاثنين النصف فثبت الجملة

رد دافرا طامنا الشرايع
وقال ما فطر ثم النافع
ما كتبت الدنيا لدا الايصاء
اذ لم احدا دليل الانيا

في ان لا يقبل شهادة الوصي فيها

هو وصي من ولا ما يحرفه نفعا

ولا ما يستعين به ولاية

لا تقبل ان يشهد وصي فيها
كان وصيا من عند العطا
او ما يجر منه بالوصاية
نفعا ولو افاذه الولا
هذا هو المشهور بل قد نسا
خلافا عن ثلثة ذا حيكنا
الا الذي يحل عن الاشكا
قال الوصي للشيخ كافي
حاجهم وشاهد جميعا
ان لا روايه توفيقا
ان لم يكن خاليا للعمل
من نعمت الاحباب فليقبل

في قول شهادة الوصية غير مانع

وكذا عليه مطلقا

من الوصي استعواضا
ما امر ان يشهد باجماع بكنا
ثم لا اصول لعمدة والقائمة
وكرهنا في معناها خاتمة

القول بان لا يقبل
منه

وهكذا ثلثه اربع
ان تشهدا الثلث بالاجماع
في كل ما بالثقل والحقيل
ثم الخاط من الدليل
وما ترى من الضوضي انما
تقية من شر قوم باعته
صم البين معهما لم يعتبر
فاظهر القولين وهو المشهر
مصلحة الاطلاق في الاخبار
والاصل ايضا في الاعتبار
وخالف العلامة في التكرير
وماله الا اعتبار ذكره
وهل يعم الحكم كل حال
او ذامع الباس من الرجال
بالقولين قال لا كثر
مبعض الاطلاق في ذلك الظاهر
لا وجه للقول بالاستنكا
كاعتراف الطوسي والاسكافي

في ثبوت الوصية بالمال بالشاهد

في بين ذمة الوصية بالولاية

وصية بالمال يكفي ان يعم
فرد امرا للذكر ان عملا والقيم
اجماعا فيه يقبل شايخ
ولكن الرد يدحض النافع
بمذه الضوضي بالعموم
لا يثبت الولاية من ذمة
لا بد من شهادة عدلين

الاشارة
لا وجه للقول بالاستنكا
كاعتراف الطوسي والاسكافي

القول بان لا يقبل
منه

قوله هذا هو الذي في الدنيا
يقول ما جاهد

وَجَوَّزَ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ بِمَا صَحَّى الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ
نَحْضُ بِنَا لِمَا هُنَا مَعِي وَإِنْ يَكُنْ فِيهَا مَضَى مَعِي

فَانْتَهَى إِذَا مَضَى بِعَقْدِ عَمَلِهِ

لَهُ أَلَا سِوَاهُ اعْتَقَلَ ثَمَرَهُ وَسُي

فِي بَاقِي بَقِيَّتِهِ لِلْوَرِثَةِ عَقْدُ

إِنْ يَخْصُرْ فِي الْعَمَلِ إِلَى الْوَرِثَةِ وَفَوْقَهُ الْعَبْدُ وَالرُّبُوبُ
فَكَيْفَ يُنْقَضُ هُوَ سَعِي فِي الْبَاقِ وَالْوَارِثُ ذَا الْجَمْعِ
فِي ظَاهِرِ الْحَالِ عَلَى الْكُتَابَةِ يُنْقَضُ الْقَانُونُ وَالْإِيرَاقَةُ

فِي نَتَائِزِ أَوْصِيٍّ بِعَقْدِ مَرْتَبِهِ كَيْفَ

الْطِفْلِ وَالْأَتَمِّ فَإِنَّ يَدَهُ مَمْنُونَةٌ

وَلَمْ يَوْجَدْ عَقْدُ مَنْ لَا يَعْرِفُ تَضَبُّبَ

وَأَنْ وَصِيٍّ مُوَصَّيٍّ بِعَقْدِ مَرْتَبِهِ خَطْلٍ مِنَ الْأَتَمِّ لِقِيٍّ أَوْ تَبَيَّنَ
فَكَيْفَ لِبَاقِي وَكُلَّ رِغْبَةٍ كُلُّ كَيْفٍ لَوْ لَا قَرِينَةٍ مَعَهُ
فَضِيَّتُهُ الْأَطْلَاقُ وَالْكَفَالَةُ عَنْ صَادِقٍ إِلَى الْخَلِيلِ الْمَوْتِ
وَأِنْ يَصِفُ رَقَبَةً بِالْوَرِثَةِ فَلْيَعْقِبِ الْمَوْضُوعَةَ مَا أَمَكَنَهُ

له

هذا هو الذي في الدنيا
يقول ما جاهد

بُيِّنَ لَهُ الْإِجْمَاعُ أَوَّلُ الْخَلْقِ
وَكَمْ يَكُنْ مِنْ أَحَدِ الْأَسْنَاءِ
الْأَعْيُنُ السَّيِّدُ وَالْمَحْرُومُ
نَحْنُ الْإِنْفِاقُ الْإِلَهِيُّ شَرُّهُ

فِيمَا لَوْ طَوَّنَ الرِّقَبَةَ مَوْجِدَةً

وَأَعْتَقَهَا ثَمَرًا خِلَافَهُ

وَلَوْ رَأَى آيَاتِي فِي الْحَقِيقَةِ
أَجْرَاهُ بِإِخْلَافٍ جَدِيدٍ
وَمِنْهُ بِالْصَّحِيحَةِ الْمِثَالِ
يَنْجِبُهَا ثُمَّ بَدَا الْهَيْدَالُ

فَمَا لَوْ أَوْصَى بِعَقْدِ مَرْتَبِهِ عَيْنُ شَفَقَةٍ

يَعْقِبُ رِقَابَ رِقَابٍ قَدَرًا
فَلَيْسَتْ يَعْنِي ذَا الْهَيْدَالِ
بَلْ كَيْفَ يَخْتَارُ بَيْنَ الْبَدَلِ
وَأَنْ يَجِدَ رِقَابًا وَكِنْ الْإِقْلَ
مِنْ غَيْرِ نَحْنُ أَنْوَادُ نَوَاسِ

الذي في الدنيا
يقول ما جاهد

قوله هذا هو الذي في الدنيا
يقول ما جاهد

له

لِيُزِمَهُ التَّبَدُّلُ مَا لَوْ تَقَدَّرَ
وَتِلْكَ قُوَّةُ تَبَيُّنِهِمْ شَيْئًا
وَمَنْ لَا يَجْزِي خِلَافُ الدُّنْيَا
وَأَوْجِبُوا تَوَقُّعَ الْحُصُولِ
نَهْمًا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْمُعْتَمَرُ
وَقَرَّ النَّاسُ بِحُجَّتِ الشَّفَقِ
فَأَوْجِبُوا مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَدْرَأًا
بِالْهَيْدَالِ فَإِنْ طَارَ جَرِي عِنْدًا
وَتَانِيَا يَمُرُّ لِي يَدُكُ
وَتَانِيَا يَمُرُّ لِي يَدُكُ
وَلَدُهُ أَيْمَنَةُ الْإِهْدَاءِ
وَالْبَيْعُ بِأَحَقِّ قَدَرِ فَضْلًا
وَحَاصِلًا يَمُرُّ لِي تَوَاسُفًا
وَرَجَّحَ الصِّدْقَ عَلَى الْمَوْجُوعِ
أَمَّا الَّذِي يَتَقَبَّلُ الْإِمَامَةَ

فَكُلُّ مَنْ يُبْعِثُهُ لَمْ يَتَقَبَّلْ
بَلْ ظَاهِرُ الْإِجْمَاعِ لِلْمُعْتَمَرِ
مِنْ أَيْ قَوَامٍ وَلَوْ أَنْ يَتَبَيَّنَ
يُقْبَضُ الْقَانُونُ وَالْأَصُولُ
لَا سِيَمًا بِالْشَّرِّهِ الْمُعْتَمَرِ
يَحْتَجُّ نَانِيَا بِالسَّيْرِ
كَأَنَّهُ فِي الْبَيْتِ كَانَ تَهْمًا
عَلَى عِلْمٍ رُوْحَانِيَا لَهْ الْفَدَا
فِي عَدَلٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ
إِنْ يَنْسَعُ قَضَائِي عَلَى
وَأَتَمُّ فَاطِمَةُ الرَّهْمَلِ
عَلَى عِلْمٍ مَا أَجْهَلًا
نَحْضُ الْعَدْلِ هُوَ عَدْلُكَ
فِي مِثْلِهِ يَقْنَعُ بِالْمَوْجُوعِ
لَعْنَةُ يَجْعَلُ أَمَامَهُ

قوله هذا هو الذي في الدنيا
يقول ما جاهد

وَتَضَعُ مَوْثِقَ وَفَدَحَبَرٍ
أَمَّا مَعَ الرَّجَائِفِ الْإِخْوَالِ
فِي بَيِّنَاتِ شَجَرَاتِ الرِّضْوَانِ

فِي بَيِّنَاتِ شَجَرَاتِ الرِّضْوَانِ

مِنْ الْأَصْلِ وَالْمَثَلِ

دَبْلُ الْخَلْقِ بَيْنَ عَرَبِيٍّ
فِي حُكْمِ مَا جَزَّهَ الرِّضْوَانِ
مَنْجَرِيهِ لِحَاوَاةٍ صَنَعَ
وَمَنْ فِيهِ مَمَانَةٌ وَقَعَ
وَكَمْ يَكُنْ وَارِثُهُ يَدُ رَقَبَةٍ
وَالْأَحْقَقُونَ عَمْرُوًا بِلَا بَيِّنَةٍ
كِلَاهُمَا يَوْجِرُ الْأَكْثَرِيَّةَ
كَأَنَّ الصِّلَةَ فِي الْأَيْكَا
مِنْ لَاحِظَاتِ الْبَعْضِ كَالْكَفَايَةِ
مَنْشَاوُهُ تَعَارُضُ الْأَجَابِ
كُلُّ ضَوْصٍ خَصْمُهُ قَدَرًا جَا
يَحْمِلُ لَا سِيَمًا إِلَّا وَاسِلِ
كَحْمِلٍ مَا طَمَّ عَلَى الْوَصِيَّةِ
تَوَاهِدُ الْحَمْلِ بِحَالِيَّةِ

قوله هذا هو الذي في الدنيا
يقول ما جاهد

قوله هذا هو الذي في الدنيا
يقول ما جاهد

وَلَوْ عَصَيْنَا عَيْنَنَا فَلَيْتَ بَدِ
حِكَايَةِ انْفِاقِهِ وَفِيهِ
قَالَ قَوْلُ مَا لَا يَصِلُ وَجِبْهًا كَا
إِطْلَاقِ لُجَيْنٍ كَفَقْدَا وَتَوَهَّ
تَأْوِيلُهُمْ أَجَابُوا الصَّوْكَ
غَلَقَتْهُ لِعَبْدَةٍ مَرُوكَةٍ
لِحُضْنِهَا وَمَطْلَقِ الْمَوْتِ
وَأَنْ يُعِيدَ الْبَرَاءَ مَوْتُهُ عَرَجَ

وقوله غلقته لِعَبْدَةٍ مَرُوكَةٍ
هو الذي كان يكره له في قوله
لِعَبْدَةٍ مَرُوكَةٍ بان المراء بالمرث
مريض في المرض وروى عن ابن عباس
من قال لا يسمي في سائر قوله
المرث وكان المراد ان المراءات
وكيف كان في قوله مَرُوكَةٍ
لِعَبْدَةٍ مَرُوكَةٍ بان المرث
من راجع الى المراءات والادراك
والهجرة في جسمه او في افعاله
وكان في قوله مَرُوكَةٍ

في انذار افترس مرض مريض
فصل بحسب من التلخيص

فَوَ مَرَضَاتٍ خَلْفَ اسْتَقَرَّ
أَوْ تَلَتْهُ بِنَعْرِ اقْوَال
وَالْأَشْهُرُ الْقَصِيلُ يَنْزِلُ
إِنْ تَبَتُّمْ فَمَوْضِعُ الْأَصْلِ بَقْدَ
كَمْ مِنْ نَصْرِ مَخْلُوقِ الْبَقِيَّةِ
وَفِي الْمَطْمَرِ الْأَصْلِ بَقْدَ

نصف

وقوله لا يصلح

مُفَصَّلًا فِي الْإِحْتِجَابِ بَيْنَ مَا
فَالْأَصْلُ فِي الْوَارِثِ طَاهِرٌ
وَسَائِرُ الْأَقْوَالِ شَذَائِدُ
وَلَكِنْ لِلْحُصُونِ مِنْ دَلِيلٍ

في انذار الجراح ودية النفس

سبغ فيهما الدين والوصفا

كتاب افعال البيت

هَذِيئَةً كَسَائِرِ الْأَقْوَالِ
وَمَعَهَا الْأَدْوُسُ بِالسُّوَيَةِ
لِيَقْتُلَ الْإِحْبَاءُ وَالْإِحْبَاءُ
وَالْحُكْمُ مَا لَا يُلَاحِظُ كَانَ كَيْفُ
بِالْحُكْمِ الْحِلُّ كَانَ فَبِتْدَا
تَمَّ كَمَا نَجَدَ صُورِ أَحَدٍ
يَمْنَعُ عَفْوًا مِدَّ قَدْ أَهْلَكَ
مَا لَا وَهَكَذَا يَمْنَعُهَا الْقَوُ

في قوله لا يصلح

أَشَدُّ وَهَذَا مِنْ قَوْلِهِ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى الْخَطَا مَا أَنْدَرَهُ

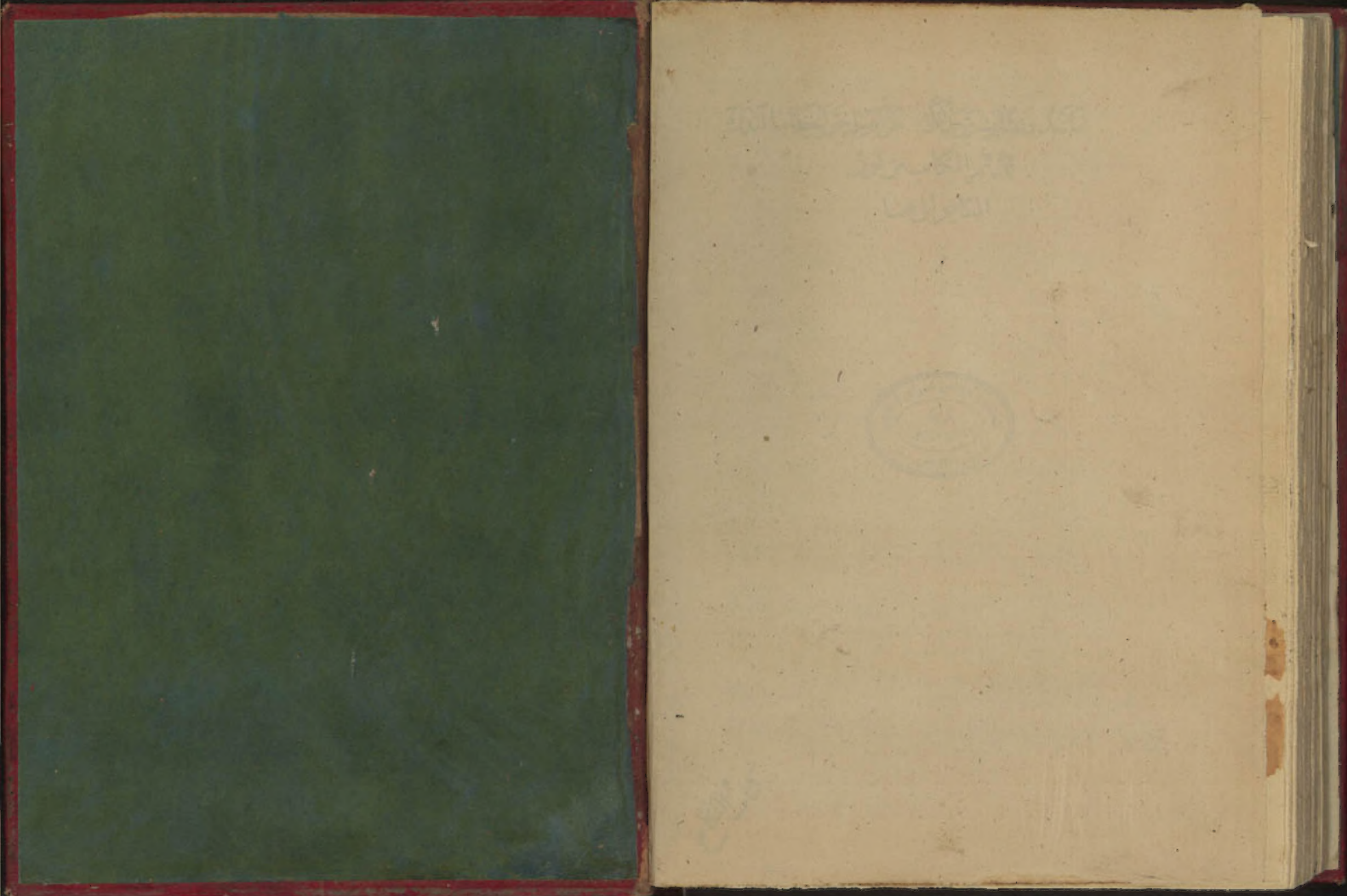
قد تم الكتاب من اول

المتاجر الى هنا

٢



كتاب التلخيص



و ٦٤

خطی
۴